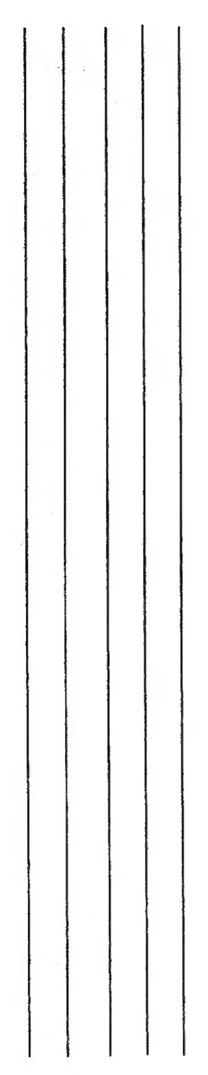
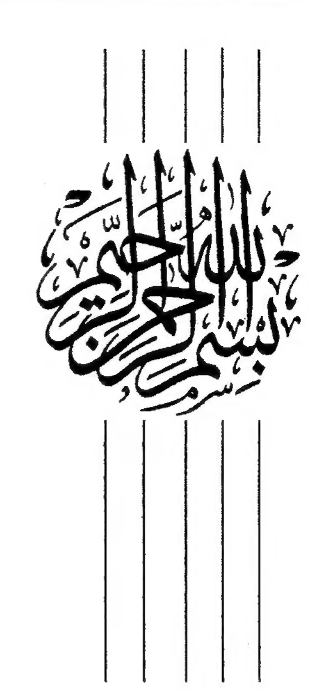

صريح السنة
تأليف
الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري
(٢٢٤ - ٣١٠هـ)
حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه
أبو عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان المصري
دار علم السلف




صريح السنة





الطبعة الأولى

التاريخ: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

رقم الإيداع: ٢٣٣٣٨ /٢٠٠٦

صندوق بريد: ٥٠٢٩ - رمز بريدي: ١١٧٧١

جوال: ٠١٢/٦٥٦٧٥٦٥

توزيع



دروة - مركز أشمون - منوفية

المشهرة برقم ١٢١٢ بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٨

هاتف: ٠٢/٢١٩٤٠٢٠



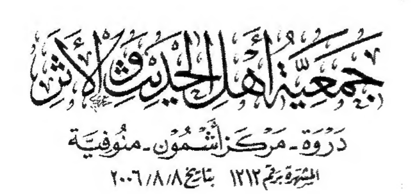
تأليف

الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري

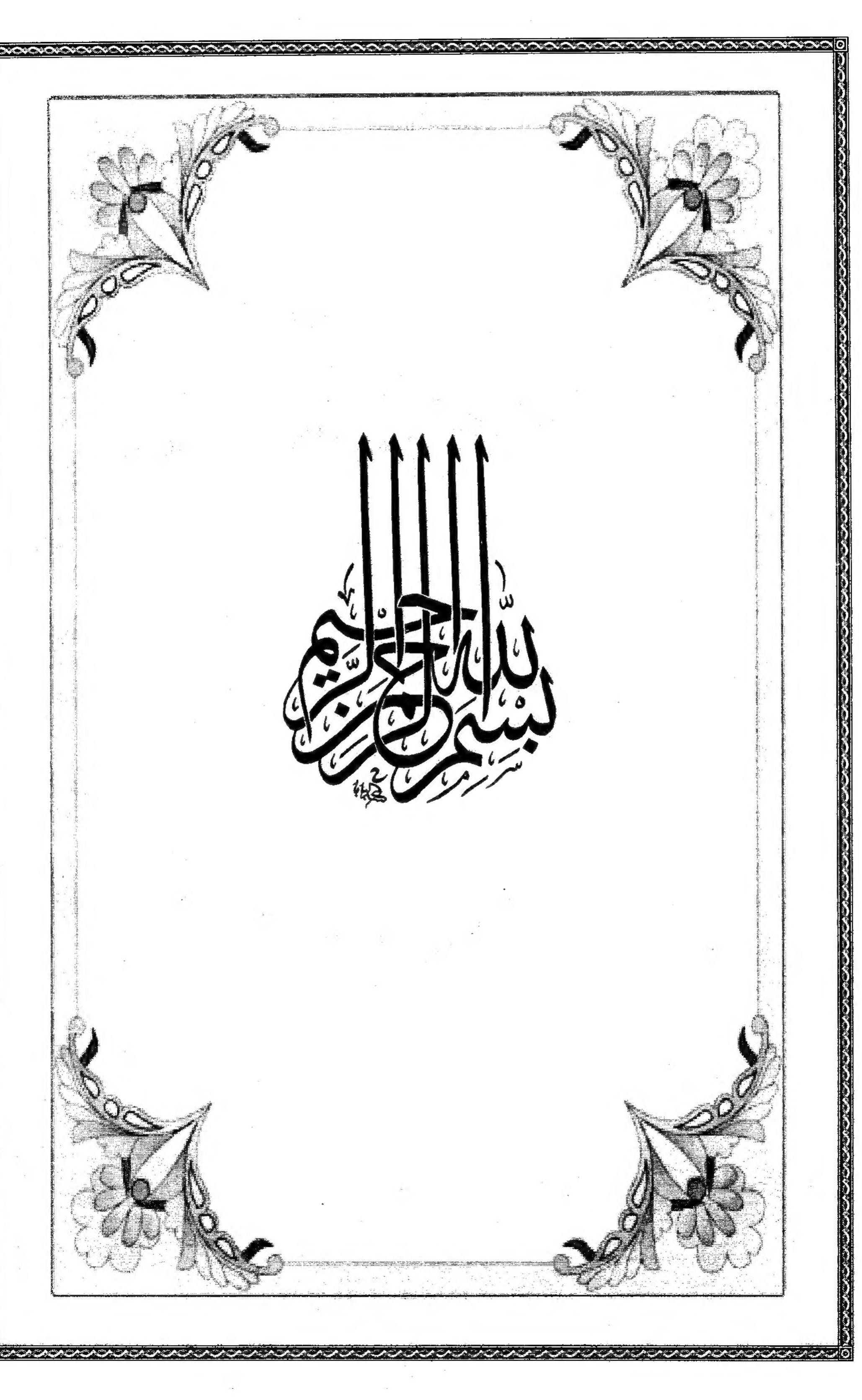
(٢٢٤ - ٣١٠هـ)

حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه

أبو عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان المصري






بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله، نَحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، إنه من يهد الله فلا مُضل له، ومن يُضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صَلَىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلَىٰ يوم الدين.

وبعد:

فقد اقتضت سُنَّة الله -عَزَّ وَجَلَّ- مع الأنبياء، ومن سار علىٰ نهجهم، أن يُبْتلوا بافتراء الأكاذيب والأغاليط عليهم، وأن يُرْمَوا بنقيض ما هم عليه؛ فاتُّهِمَ رسولنا الكريم ﷺ بأنه مَجنون، رغم أنه هو أعقل البشر؛ واتُّهِمَ بأنه شاعر.... إلَىٰ آخر هذا السيل من الأغاليط والافتراءات التي رُمِيَ بها النبي ﷺ، وهو بريء منها.

وبما أن العلماء هُم ورثة الأنبياء، لم تتخلف عنهم سُنة الله، فنالوا نصيبًا من هذه الاتهامات الباطلة، فكان أصحاب الأهواء والمبتدعة -ممن فارقوا سبيل الأنبياء والسلف الصالح- يزين لهم الشيطان قذف السائرين علىٰ سبيل الأنبياء والسلف بنقيض ما هم عليه من حق، فيقومون بحملة تشكيك في عقائد هؤلاء الصفوة -بل أحيانًا يضيفون إلَىٰ هذا تشكيكًا في أخلاقهم لينفروا الناس عنهم، فيرمونهم بسوء الخلق وسلاطة اللسان، والبغي والظلم، وهذا من سوء مكرهم ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا

بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]. وإذا فتشت في أحوال هؤلاء المبتدعة وجدت أنّهم هُم المشكوك في عقيدتهم، وأنهم هم المتصفون بسوء الخُلق وسلاطة اللسان والظلم والبغي، إلاَّ أنّهم على سبيل: «رَمتني بدائها وانسلت»؛ لكن سرعان ما يفضحهم الله ويكشف خبيء مكرهم، وينتصر لأوليائه تحقيقًا لوعده المذكور في قوله تعالَىٰ:

﴿ ۞إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ [الحج: ٣٨].

وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١].

وكان الإمام الجليل محمد بن جرير الطبري -رحمه الله- أحد أفراد هذا الدرب، فتحققت فيه هذه السنة الربانية، فاتُّهِمَ بما هو براء: اتُّهِمَ بالتشيع والرفض.

وأشيع عنه أيضًا أن الحنابلة منعت الناس من الدخول عليه، وأنه دُفِنَ في داره ليلاً؛ لأن بعض عوام الحنابلة منعوا من دفنه نهارًا، ونسبوه للرفض.

*** وقد ذَبَّ عنه كلٌّ من:**

الحافظ ابن حجر، والحافظ ابن كثير، وتاج الدين ابن السبكي، ودفعوا عنه هذه التهم الشنعاء.

وكان هذا المُؤَلَّف من ابن جرير، وهو: «صريح السنة» كما سَمَّاه -رحمه الله- صَرحًا منيعًا كبت به أهل الأهواء، وفضحَ به افتراءهم عليه، وأبانَ بلا تورية عن حقيقة معتقده في شأن الإمامة والخلافة والتفضيل، والذي هو موافق تمامًا لعقيدة السلف الصالح.

وهذا الصنيع من ابن جرير -رحمه الله- هو الذي يُستفاد من قوله تعالَىٰ -في تعداد صفات المؤمنين-: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الشورى: ٣٩].

فدفع المؤمن البغي عن نفسه هو أحد الصفات التي مدح الله بها المؤمنين، فليس الانتصار للنفس مذمومًا مطلقًا كما يعتقد البعض؛ وليس هذا معارضًا لحديث عائشة في الصحيحين: «ما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه إلاَّ أن تُنتهك حرمة الله فينتقم لله

به». أو لقوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورى: ٤٠]. وغيرها من النصوص التي تحض على العفو والتجاوز عن البغي والظلم الموجهين للنفس.

قال الشوكاني -رحمه الله- في تفسير آية الانتصار للنفس في «فتح القدير» (٥٤١/٤): «ذكر سبحانه هؤلاء المنتصرين في معرض المدح كما ذكر المغفرة عند الغضب في معرض المدح؛ لأن التذلل لمن بغى ليس من صفات من جعل الله له العزة، حيث قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]. فالانتصار عند البغي فضيلة، كما أن العفو عند الغضب فضيلة.

قال النخعي: كانوا يكرهون أن يذلوا أنفسهم فيجترئ عليهم السفهاء». اهـ

وقال أيضًا أبو بكر الجصاص في تفسيره للآية (٥٧٣/٣): «وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩]. يدل ظاهره على أن الانتصار في هذا الموضع أفضل، ألا ترى أنه قرنه إلى ذكر الاستجابة لله تعالى وإقامة الصلاة؟! وهو محمول على ما ذكره إبراهيم النخعي أنَّهم كانوا يكرهون للمؤمنين أن يُذلوا أنفسهم فيجترئ الفساق عليهم؛ فهذا فيمن تعدى وبغى وأصر على ذلك، والموضع المأمور فيه بالعفو إذا كان الجاني نادمًا مقلعًا». اهـ

قلت: وبغي أهل الأهواء من المبتدعة والفساق على أهل السنة، هو من أسوأ البغي الذي يجب دفعه ولا يجوز العفو عنه؛ لِمَا يترتب عليه من فساد في الأرض، وضياع للسُّنَّة، واعلم -رحمك الله- أن أهل الأهواء خبثاء، فهم لا يطعنون في العالِم أو طالب العلم السلفي إلاَّ لينفروا الناس عنه، لتخلوا لهم الساحة فينشرون باطلهم، دون أن يَجدوا من يفضح حقيقة أمرهم للعامة المخدوعين؛ وبالتالي فإن قيام العالِم بدفع مطاعن أهل الأهواء في عقيدته وعرضه ليس من باب حظ النفس، إنَّما هو من باب إظهار الحق حتى لا يغتر الغوغاء بتشنيع السفهاء، ظانين أنهم على الحق، وبالتالي يبغضون السنة في شخص هذا المفترى عليه، ويحقِّرون من شأنه، ويعظِّمون المبتدعة

والفساق، وهذا من الفساد في الأرض الذي لا يرضاه الله، وهو من انتهاك حرمات الله التي كان ينتقم فيها الرسول ﷺ لله -عَزَّ وَجَلَّ- إعلاءً لكلمته سبحانه، ودحضًا للباطل؛ لذا لَمَّا أشاعَ المنافقون الإفك على أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- قام الرسول ﷺ يدفع البغي عن أهل بيته قائلاً: «**يا معشر المسلمين، من يعذرني من رجل قد بلغ أذاه في أهل بيتي، فوالله ما علمتُ على أهلي إلاَّ خيرًا**»[1].

والمتأمل في استفتاح هذا الكتاب: «**صريح السنة**»، يَجد أن الإمام ابن جرير -رحمه الله- قد بدأ بمقدمة ذات استهلال بارع ثم عَرَّج على بيان عقيدة السلف في كلام الله، والتي هي عقيدته، ثم عقَّبَ قائلاً: «فمن روى عنا أو حكى عنا أو تقوَّل علينا فادَّعى أنَّا قلنا غير ذلك، فعليه لعنةُ الله وغضبه، ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين، لا قبل الله له صرفًا ولا عدلاً، وهتك ستره وفضحه على رءوس الأشهاد، يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم، ولهم اللعنة، ولهم سوء الدار». اهـ

قلت: هذا التعقيبُ كان دفعًا لفرية أخرى قد وُجِّهَت لابن جرير في معتقده في كلام الله، بخلاف الفرية المتعلقة بالتشيع والرفض، ألا وهي بدعة اللفظ؛ قال الذهبي في «الميزان» (١١٤/٤): «إن ابن أبي داود قام وأصحابه على ابن جرير ونسبوه إلى بدعة اللفظ، فصنَّف معتقدًا حسنًا سمعناهُ تنصل فيه مما قيل عنه، وتألم لذلك». اهـ

وللإمام ابن جرير -رحمه الله- كتاب آخر أوسع من هذا الكتاب ذكر فيه أصول العقيدة السلفية، ودحض فيه شبهات الفرق ونقضها نقضًا خاصة فرقة المعتزلة، وهو كتاب: «التبصير في معالم الدين»، أو «كتاب فيه تبصير أولي النهى ومعالم الهدى»، كما جاء على طرة نسخته الخطية، وهي نسخة وحيدة -على حَدِّ علمي-، منها صورة بمعهد المخطوطات، وقد طُبِعَ مؤخرًا بدار العاصمة بالرياض بتحقيق: علي بن عبد العزيز بن علي الشبل، وقد بذل فيه جهدًا ملحوظًا يُشكر عليه، خاصةً أنه يُطبع لأول مرة.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٣٧)، ومسلم (٢٧٧٠) من حديث عائشة -رضي الله عنها-.

وكـان سبب تأليف ابن جـرير لـكتابه: «التبصير» هـو سؤال أهـل بلـده -آمل طبرستان- إيَّاه فيما حصل من التنازع ببلدهم في شأن مسألة الاسم والمسمَّىٰ حيث ظهر عندهم من يكتب اسم الله علىٰ التراب والألواح، ويقول: هذا كتابي الذي كتبته، وهو خالقي الذي خلقني، جهلاً منه وسفاهة، وقد أشار -رحمه الله- إلىٰ هذه المسألة هنا في «صريح السنة»، وقد قمتُ بنقل موضع الشاهد من كلامه في «التبصير» مما يعضد ما ذكره من دفاعات في «صريح السنة» إتمامًا للفائدة، وحتىٰ يُدرك القارئ كيف كان الإمام ابن جرير -رحمه الله- واسع الحجة، شديد البأس علىٰ أهل الأهواء، وأن اختصاره هنا واختزاله للكلمات لم يكن عن ضعف حجة أو قلة علم، وإن كان خير الكلام ما قلَّ ودلَّ.

هذا، وقد كنت بدأت توثيق نص الكتاب علىٰ نسخة خطية واحدة وهي نسخة ريفان كشك، بمقابلته بالنسخة المطبوعة بتحقيق بدر يوسف معتوق، ثم بعد انتهائي من هذه المقابلة وفقني الله في الحصول علىٰ نسخة أخرىٰ له كان قد أشار إليها فؤاد سزكين في تاريخ الـتراث، في ذكـره لمصنفات ابن جـرير، لكنـه عـنون لها بكتاب «اعـتقاد ابن جرير»، وفصل الـكلام عنها عن نسخـة ريفان كشك، مما يوهم الباحث أنهما كتابان، وقـد كـنت عـند أول اطـلاعي عـلىٰ هذا الموضع من تاريخ التراث، قد غلب علىٰ ظني أن نسخة «اعتقاد ابن جرير» هي نسخة ثانية لصريح السنة، ثم شُغلت بمشاريع علمية أخرىٰ، ولَمَّا عدت للعمل في الكتاب، وقد كنتُ حصلت علىٰ نسخة ريفان كشك غـاب عـن ذهني النسخـة الأخرىٰ تمامًا، حتىٰ ذكَّرني الله بها، فتوجهت مباشرة إلَىٰ دار الـكتب وبحثتُ في مجـاميع تيمور في الموضع الذي أشار إليه فؤاد سزكـين، حـتىٰ عـثرت علـيها بحمـد الله، وسوف يأتي -إن شـاء الله- وصف هـاتين النسختين الخطيتين، وكذا وصف النسخ المطبوعة.

هذا؛ وقد اعتمدت أيضًا علىٰ كتاب «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» لهبة الله اللالكائي -رحـمه الله- في تصويب بعض الكلمات حيث كـان اللالكائي قـد

ذكر غالب فقرات كتابنا في كتابه مقتصرًا على نقل عبارات ابن جرير دون الأحاديث والآثار، وقد رمزت لها بـ: «ل» وكان اعتمادي على مطبوعة دار البصيرة.

وقد احتوى الكتاب على خمسة عشر حديثًا وأثرًا، قمتُ بتخريجها وذكر طرقها، والحكم عليها بما يليقُ من صحة أو حُسن أو ضعف.

وإني أرجو من الله سبحانه أن أكون قد أحسنت في نشر هذا الكتاب بالصورة التي تليقُ به، وأن تكون هذه النسخة -إن شاء الله- هي أصح طبعات الكتاب، وإن كان الأمر لن يخلو من خلل وتقصير، وإن كنتُ لم آلو جهدًا في التدقيق والتمحيص والتصويب، وبالله سدادي وتوفيقي.

وصَلَّى الله على محمد وعلى آله وسلَّم.....

وكتب

أبو عبد الأعلى

خالد بن محمد بن عثمان المصري

ليلة الأحد الثاني من شعبان ١٤٢٤هـ

حي مصر الجديدة - القاهرة

ثم حررتها بعد إعادة المقابلة بين النسخ الخطية والمطبوعة

في ليلة الثلاثاء ٢٩ شوال ١٤٢٧هـ

إثبات صحة نسبة الكتاب إلى ابن جرير الطبري

أولاً: بحث إسناد الكتاب الوارد في بداية المخطوطة:

أول رواة الإسناد كما سيأتي هو: أبو محمد الحسن بن علي الأسدي، ذكره أبو الطيب الفاسي في ذيل التقييد (١/٥٠٥) (٩٨٦)، لكن لم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وقد روى عنه كمال الدين بن أبي جرادة في بعض المواضع من «**بغية الطلب في تاريخ حلب**» فهو شيخٌ له، وقد تابعه في إسناد المخطوطة (د) اثنان: محمد بن الحسن، وابن هشام، ولم أدر من هُمَا؟ وقد روى هنا عن جده أبي القاسم الأسدي المعروف بابن البن، ذكره الذهبي في السير (٢٠/٢٤٦)، وقال: «الشيخ الفقيه العالم المسند الصدوق»[1].

أمَّا أبو القاسم علي بن أبي العلاء هو علي بن محمد المصيصي، قد روى عنه ابن البن في مواضع كثيرة من تاريخ دمشق لابن عساكر، والسير للذهبي، وبغية الطلب لابن أبي جرادة، لكن لم أقف له على ترجمة، إلا أنه ورد ذكره أَيْضًا في إسناد كتاب: «**وصايا العلماء**» للحافظ أبي سليمان بن زَبْر الرَّبعي، حيث وُسِمَ بالفقيه، وكان شيخه هناك هو الشيخ نفسه هنا أيضًا.

وأمَّا عبد الرحمن بن عثمان بن أبي نصر، فلم أجد له ترجمة أيضًا إلاَّ أن هبة الله ابن الأكفاني قد أشار إليه في «**ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء**» (ص٣٨) في ترجمة أبي علي الحسين بن أحمد بن المظفر، فقال: «وكان -أي: أبو علي- قد ذكر لي أنه سمع

---

[1] قال بدر يوسف معتوق (ص١١): «ولم أقف على ترجمة لأبي محمد الحسن بن علي الأسدي ولا لجده الحسين بن الحسن القاسم الأسدي». اهـ

ثم ذكر معظم فقرات الكتاب التي هي من كلام ابن جرير، لكن لم يورد الآثار والأحاديث التي رواها ابن جرير بإسناده.

وهذا إسناد حسن، القاضي أبو بكر أحمد بن كامل هو ابن خلف بن شجرة البغدادي تلميذ محمد بن جرير الطبري، ذكره الذهبي في السير (**١٥/٥٤٤، ٥٤٥**)، وقال فيه: «الشيخ الإمام العلامة الحافظ .... قال أبو الحسن بن رزقويه: لم تر عيناي مثله .... قال الخطيب: كان من العلماء بالأحكام وعلوم القرآن والنَّحو والشعر، والتواريخ وله في ذلك مصنَّفات، وُلِّيَ قضاء الكوفة .... وقال الدارقطني: كان متساهلاً ربما حدَّث من حفظه بما ليس في كتابه، وأهلكه العجب، كان يختار لنفسه ولا يُقَلِّد أحدًا». اهـ

قلت: وهذه متابعة جيدة للدينوري تعضد صحة نسبة الكتاب لابن جرير[1]، وقد صحَّح الإسناد العلامة الألباني -رحمه الله- كما في مختصر العلو.

ثالثًا: ذكر إسناد الذهبي في السير:

قال الذهبي في ترجمة ابن جرير:

أخبرنا أحمد بن هبة الله، أخبرنا زين الأمناء الحسن بن محمد، أخبرنا أبو القاسم الأسدي، أخبرنا أبو القاسم بن أبي العلاء، أخبرنا عبد الرحمن بن أبي نصر التميمي، أخبرنا أبو سعيد الدينوري -مستملي ابن جرير-: أخبرنا أبو جعفر محمد بن جرير الطبري بعقيدته....»[2]. ثم ذكر طرفًا منها.

---

(١) وثَمَّ راو ثالث روىٰ هذه العقيدة عن ابن جرير، وهو: أحمد بن الفضل بن العباس أبو بكر البهرانيُّ الدَّينوري المطَّوِّعي، ترجمه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥/ ١٦٤) (ترجمة ٧٩)، ونقل عن محمد بن أبي نصر الحميدي في «جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس» (ص١٤٠) إشارته إلىٰ سماع أبي بكر كتاب «صريح السنة» من ابن جرير.

وترجم له أيضًا أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن الفرضي في «تاريخ العلماء بالأندلس» (١/ ٧٥) (٢٠٣) ط الخانجي، فقال: «لزم محمد بن جرير الطبري، وخدمه، وتحقق به وسمع من مصنفاته فيما زعم، ولم يكن ضابطًا لما روىٰ...». ثم قال: «وكانت عنده مناكير، وقد تسهل الناس فيه، وسمعوا منه كثيرًا». اهـ وتوفي في المحرم سنة (٣٤٩هـ).

(٢) وروىٰ طرفًا منه بالإسناد نفسه في كتابه «العلو» (ص١٢٠٥) رقم (٤٨٣) في طبقة أخرىٰ بعد ثلاثمائة.

من أبي محمد عبد الرحمن بن عثمان بن أبي نصر، وقد كتب عنه، ووعدني بإخراج الجزء ولم يُسهل، وقد رأيت سماعه على بعض أصول أبي محمد بن أبي نصر، وكان فقيهًا على مذهب مالك، ويذهب مذهب أبي الحسن الأشعري». اهـ

وهو دمشقي كما نسبه الخطيب في الموضح في بعض المواضع.

وأمَّا أبو سعيد عمرو بن محمد بن يحيى الدينوري الذي سمع هذا الجزء، وهو يُقرأ على ابن جرير، فقد أشارَ إليه الذهبي في «**مُختصر العلو**» (٢١/٣) (ص٢٢٣) في «طبقة أخرى بعد الثلاثمائة» قائلاً: «قال أبو سعيد الدينوري -مستملي محمد بن جرير-: قرئ على أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، وأنا أسمع في عقيدته، فقال: «وحسب امرئ أن يعلم أن ربه هو الذي على العرش استوى، فمن تجاوز ذلك فقد خاب وخسر......». اهـ

فعلَّق العلامة الألباني -رحمه الله- على كلام الذهبي قائلاً: «رواه المصنف بإسناده عن أبي سعيد الدينوري، واسمه: عمرو بن محمد بن يحيى كما وقع في إسناد جزء الاعتقاد لابن جرير المطبوع في بومباي، ولم أعرفه...».

وكذا أشار بدر معتوق إلى أنه لم يقف له على ترجمة.

ثم وُفِّقتُ بفضل من الله إلَى الوقوف على ترجمة له في «**ذيل مولد العلماء**» لأبي محمد الكتاني، حيث قال في (ص٧٣):

«توفي أبو سعيد عمرو بن محمد الدينوري ورَّاق أبي جعفر محمد بن جرير الطبري بدمشق يوم الجمعة لأربع خلون من ربيع الأول سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة، قال عبد العزيز: حدث عنه ابن جرير بكتاب التفسير وغيره، وحدث عن غيره، ثقة مأمون».

ثانيًا: ذكر إسناد اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة:

قال اللالكائي (**٣٢٥**) (١٧١/١): «اعتقاد أبي جعفر: محمد بن جرير الطبري، أخبرنا عبيد الله بن محمد بن أحمد -قراءة عليه- قال: أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن كامل قال: قال أبو جعفر محمد بن جرير: ....».

قلت: تابع زين الأمــناء: حــفيد أبي القاسم (الحــسن بن عــلي) في إســناد المخطوطة، وهذه متابعة قوية.

وزين الأمناء ترجم له الذهبي في السير (٢٨٤/٢٢) فقال: «الشيخ العالم الجليل المسند العابد الخير.....».

وقال أيضًا الذهبي -في عرضه لمصنفات ابن جرير (٢٧٤/١٤): «وكتاب شرح السنة وهو لطيف بيَّن فيه مذهبه واعتقاده».

رابعًا: ذكره شيخ الإسلام كما في مَجموع الفتاوى (١٨٧/٦)، وقاعدة الاسم والمسمى في مجموع الرسائل، فقال: «وكما ذكره أبو جعفر الطبري في الجزء الذي سماه: «**صريح السنة**» ذكر مذهب أهل السنة المشهور في القرآن والرؤية والإيمان والقدر والصحابة، وغير ذلك». اهـ

وأشار إليه أيضًا في «**درء التعارض**» (٢٦١/١)، وذكره باسم «صريح السنة» أيضًا.

خامسًا: استشهد ابن القيم بكلام ابن جرير فيه في الاستواء وذلك في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص١١٩) وذكره أيضًا باسم «صريح السنة».

سادسًا: ذكره أبو عثمان الصابوني في «**عقيدة السلف وأصحاب الحديث**» (ص٤١)، وأشار إلى أن اسمه: «**الاعتقاد**».

سابعًا: ذكره قوام السنة الأصبهاني في الحجة، وأبو يعلى الحنبلي في «**إبطال التأويلات**»، فيما أشار إليه علي بن عبد العزيز بن علي الشبل في مقدمته لـ: «**التبصير في معالم الدين**» للمصنف -رحمه الله- (ص٤١).

ثامنًا: استشهد الخطابي بكلام ابن جرير في مسألة ألفاظ العباد في القرآن، وذلك في «**الغنية عن الكلام وأهله**» (ص١٥، ١٦)، فقــال: «وذكــر محمــد بن جرير الطبري -رحــمه الله- في كتابه الاعتقاد.....». اهـ

وصف النسخ المطبوعة

١) طبعة هندية بدلهي، وطُبعت مرتان سنة (١٣١١هـ)، و(١٣٢١هـ)[1]، ولم يتيسر لي الحصول عليها.

٢) طبعة ضمن مجموع بعنوان: «المجموعة العلمية السعودية من درر علماء السلف الصالح» حقَّقها وراجع أصولها: العلامة الشيخ عبد الله بن محمد بن حُميد، طبعة دار البخاري بالقصيم سنة (١٤١٣هـ)، وقال في المقدمة: «وقد عورضت بنسخة مخطوطة ومطبوعة»، وسَمَّاها بـ: «**عقيدة الإمام ابن جرير الطبري**»، ثم عَلَّق في الحاشية قائلاً: «النسخة التي جعلناها أصلاً لطبع هذه الرسالة هي مطبوعة بومباي الحجرية سنة (١٣١١هـ)، وعارضناها على نسختنا الخطية». اهـ

ولم يصف النسخة الخطية، لكن ظهر من إسنادها، وبعد المقابلة أنها نسخة دار الكتب.

وقد جاءت في المجموع من (ص٧) إلى (ص**١٥**)، وقد حَذَفَ منها الأسانيد.

وقد رمزت لها بـ: « **ط٢** ».

٣) طبعة دار الخلفاء للكتاب الإسلامي (الطبعة الأولى، ذو الحجة **١٤٠٥**هـ)، بتحقيق بدر بن يوسف المعتوق.

وقد اعتمد في إخراجها على: مخطوطة ريفان كشك، ومطبوعة الشيخ عبد الله ابن حميد، ورواية اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد.

---

(١) أشار إليها علي بن عبد العزيز الشبل في مقدمة تحقيقه على «التبصير في معالم الدين» لابن جرير (ص٦٤).

وقد حوت أوهام، وسقط، وأغلاط بينتها في موضعها ورمزت لها بـ: « ط ».

٤) طبعة الدار الأثرية بعمان - الأردن، وقامت على توزيعها دار ابن عفَّان بالقاهرة، وهي أحدث طبعات الكتاب، (الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ)، وقام على تحقيقها: أكرم بن محمد زيادة الفالوجي، وفي حاشيتها: «تمام المنة في تقريب صريح السنة».

ولم يوثق النص على أصول خطية، إنَّما اعتمد على مطبوعة بدر المعتوق، ورواية اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (طبعة دار طيبة، سنة ١٤٠٢هـ وسنة ١٤١٦هـ).

وجاءت إلَى حدٍّ ما نسخة طبق الأصل من مطبوعة بدر المعتوق بأخطائها وسقطاتها، وإن كان قد تدارك أشياء يسيرة، وفي حاشيتها تعليقات اعتقادية مفيدة.

وقد رمزت لها بـ: « ط ٣ ».

❁❁❁

وصف النسختين الخطيتين

وصف النسخة الأولى:

هي النسخة المحفوظة بمكتبة ريفان كشك الملحقة بمكتبة طوبقبو سراي باستنبول، ضمن مجموع نفيس يحتوي على عيون كتب الاعتقاد السلفية، وهذا هو الكتاب الثالث لي الذي أقوم على توثيق نصه من هذه المجموعة، فقد تقدم لي -بفضل الله- توثيق نص كتاب الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله- على ثلاث نسخ خطية، كانت إحداها في هذا المجموع، وكذا كتاب الرد على الجهمية لابن منده -رحمه الله- من هذا المجموع أيضًا.

وتاريخ نسخ هذا المجموع (١٠٨٤هـ) بخط نسخ، وبمعهد المخطوطات العربية نسخة مصورة منه.

وقد أشار فؤاد سزكين إلى هذه النسخة في تاريخ التراث العربي (ص٣٢٨) (مؤلفات الطبري)، حيث قال: «صريح -بدلاً من شرح- السنة، سراي ريفان كشك (٣/٥١٠) (من ٤٦ أ - ٤٩ ب، ١٠٨٤هـ انظر فهرس معهد المخطوطات (٨٦/١) وطبع بالقاهرة». اهـ

والمخطوط يقع في ثلاث أوراق، كل ورقة بها صفحتين، وقد رمزت له بـ: "خ".

وقال ناسخه في آخره: «وكان الفراغ منه في يوم الأربعاء في عشرين شهر

المحرم الحرام، افتتاح سنة أربعة وثمانين وألف». وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا إلى يوم الدين، آمين. آمين. آمين». اهـ

وصف النسخة الثانية:

هي النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية، ضمن مجاميع تيمور عربي (٤/١٠٦)، القرن العاشر الهجري، وقد جاءت في المجموع من (ص١٦١ إلى ص ١٦٨).

وقد ذكرها فؤاد سزكين في تاريخ التراث (ص٣٢٨) ضمن مؤلَّفات الطبري، تحت اسم [العقيدة]، فكأنه ظنه كتابًا آخر غير «صريح السنة».

وهي نسخة جيدة -في تقديري- هي أصوب من النسخة السابقة إلى حدٍّ ما، وأوضح خطًّا.

وجاء على طرتها التالي:

هذه العقيدة المفيدة للشيخ الإمام والحبر الهمام المفسر أبي جعفر محمد بن جرير الطبري قَدَّس الله روحه ونوَّر ضريحه، آمين». اهـ

وقد احتوى هذا المجموع على كتب أخرى نفيسة مثل:

١) التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية.

٢) الحيدة لعبد العزيز الكتاني.

٣) لمعة الاعتقاد لابن قدامة المقدسي.

٤) القاعدة الواسطية لشيخ الإسلام، وهي غير «العقيدة الواسطية».

٥) فرائد فوائد قلائد المرجان وموارد منسوخ القرآن لمرعي بن يوسف الكرمي.

٦) شرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد.

٧) قاعدة في كلام الله لشيخ الإسلام.

وقد رمزتُ لهذه النسخة بـ: « د ».

نماذج من النسخ الخطية

طرة مخطوطة ريفان كشك

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه وسلم تسليما كثيرا

دائما أبدا إلى يوم

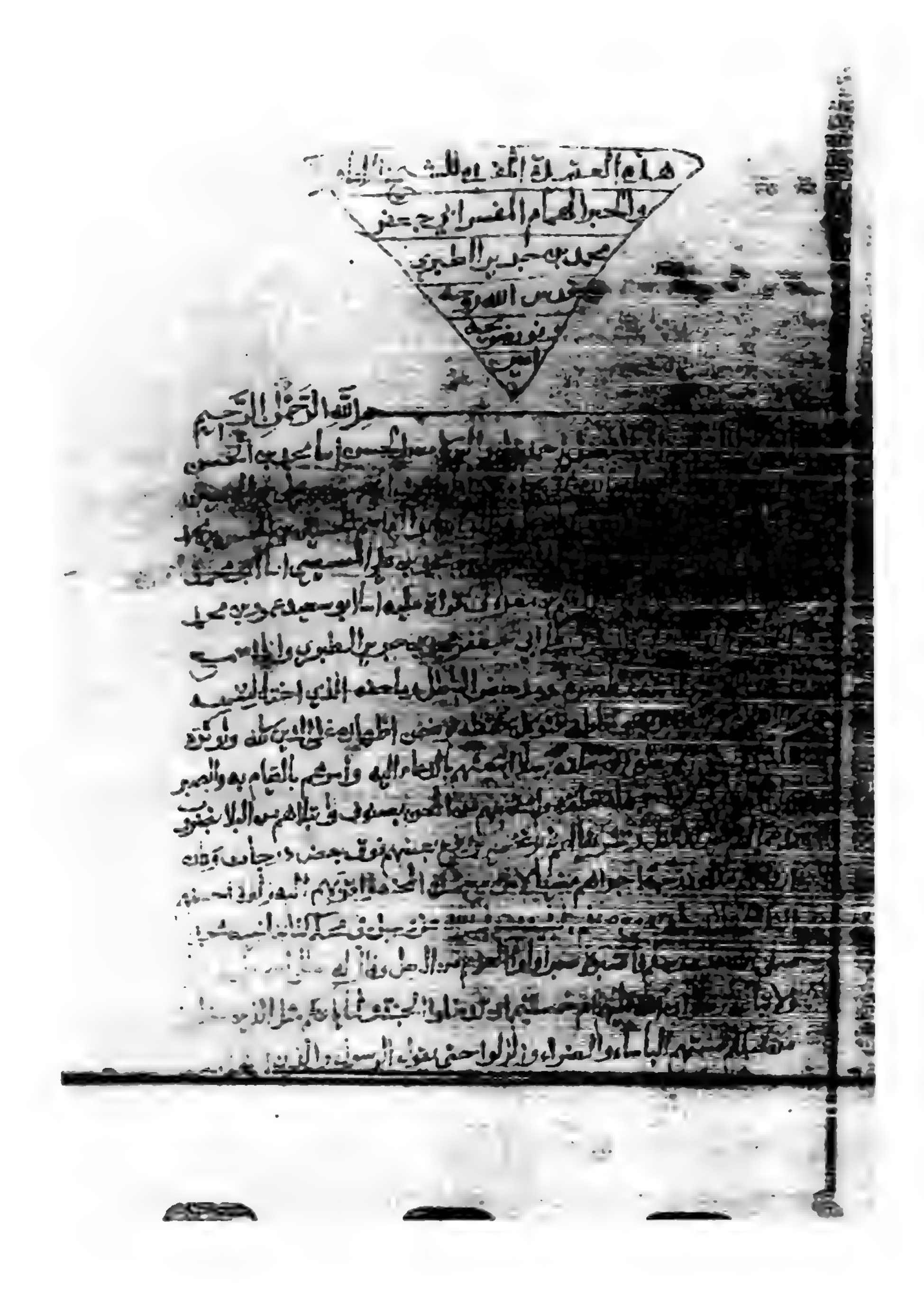
الدين آمين

كتاب الرد على الزنادقة والجهمية

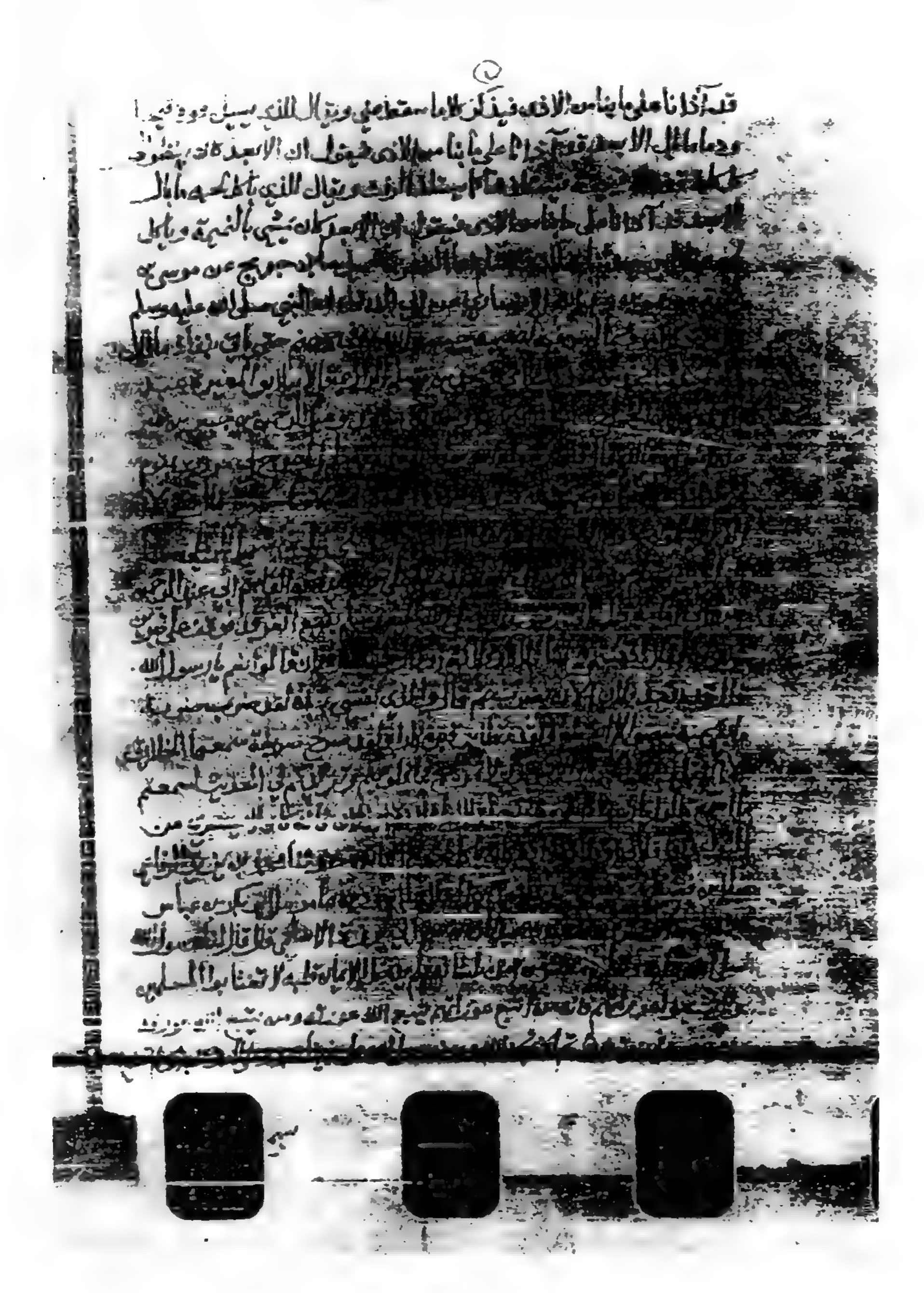
فيما شكت فيه

من القرآن

الورقة الأخيرة من مخطوطة ريفان كشك



طرة مخطوطة دار الكتب



الورقة الأخيرة من نسخة دار الكتب

بسم الله الرحمن الرحيم

[وصلى الله على سيدنا محمد وآله [.....][١] ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم][٢].

أخبرنا الشيخ أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن الحسن الأسدي، أنبا جدي: أبو القاسم الحسين بن الحسن بن محمد الأسدي، أنبا أبو القاسم علي بن أبي العلاء، أنبا أبو محمد عبد الرحمن بن عثمان بن أبي نصر، أنبا أبو سعيد عمرو بن محمد بن يحيى الدَّيْنوري[★] قال: قُرئ على أبي جعفر محمد بن جرير الطبري وأنا أسمع:

الحمدُ للهِ مُفلِجِ الْحَقِّ وناصرهِ ومُدحِضِ الْبَاطِلِ ومَاحِقِهِ، الذي اختار [الإسلام لنفسه][٤] دينًا [وأمر به][٥]، و[حاطه][٦] ....

---

(١) بياض في (خ) مقدار كلمة والظاهر أنها: [وسلم].

(٢) ليست في (د) وإنَّما بدأت (د) بالبسملة، ثم ذكر إسناده، فقال: [أخبرنا الشيخ أبو الفضل أحْمَد وأبو البركات الْحَسن، أنبا مُحمد بن الحسن، وابن هشام قراءة عليهما بدمشق بجامعهما، وأبو مُحَمد الحسن بن علي بن الْحُسين بن الْحَسن بن مُحمد الأسدي قراءة عليه قالوا: أنبا أبو القاسم الحسن بن الحسن بن محمد الأسدي قراءة، أنبا الفقيه أبو القاسم علي بن محمد بن علي المصيصي، أنبا أبو محمد عبد الرحمن بن عثمان بن القاسم ابن معروف قراءة عليه، أنبا أبو سعيد عمرو بن محمد بن يَحيى الدينوري....].

★ تقدَّم ذكر تراجم رجال الإسناد في المقدِّمة.

في (د ط٢): [لنفسه الإسلام].

... من (د) ليست في (خ، ط).

... ٣): [أحاطه]، وهذه الألف الزائدة ليست في (خ) لِمن يدقق!! وفي النهاية لابن الأثير (٤٦١/١): «حاطه ... حَيْطًا وحياطة: إذا حفظه وصانه وذبَّ عنه وتوفَّر على مصالحه». اهـ وأمَّا الرباعي (أحاط) لا يتعدى إلى

[وتوكل][1] بحفظه وضمن إظهاره على الدين كله ولو كره المشركون، ثم اصطفى من خلقه رسلاً ابتعثهم بالدعاء إليه وأمرهم بالقيام به والصبر على ما نابهم فيه من جهلة خلقِهِ، وامتحنهم من المحن بصنوف، وابتلاهم من البلاء بضروب تكريمًا لهم غير تذليل، وتشريفًا [لهم][2] غير تخسير، ورفع بعضهم فوق بعض درجات [فكان][3] أرفعهم عنده درجة [أجراهم مضيًا لأمره][4] مع شدة [المحنة][5]، و[أقربهم][6] إليه [زلفة][7] أحسنهم [نفاذًا][8] لِمَا أرسله به مع عظيم البليَّة.

يقول الله -عَزَّ وَجَلَّ- في محكم كتابه لنبيه [محمد] ﷺ: ﴿فَٱصۡبِرۡ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلۡعَزۡمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

وقال له ﷺ ولأتباعه رضوان الله عليهم: ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ [د/٢أ] مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ ﴿٢١٤﴾﴾ [البقرة: ٢١٣].

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ جَآءَتۡكُمۡ جُنُودٞ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ رِيحٗا وَجُنُودٗا لَّمۡ تَرَوۡهَاۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرًا ﴿٩﴾ إِذۡ جَآءُوكُم مِّن فَوۡقِكُمۡ وَمِنۡ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ وَإِذۡ زَاغَتِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلۡقُلُوبُ ٱلۡحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴿١٠﴾ هُنَالِكَ ٱبۡتُلِيَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَزُلۡزِلُواْ زِلۡزَالٗا شَدِيدٗا ﴿١١﴾ وَإِذۡ

=

الضمير بنفسه إنَّما يتعدى إليه بواسطة حرف الجر، فنقول: (أحطت به علمًا) أي: أحدق علمي به من جميع جهاته وعَرفته، ثم وجدتها على ما رجحته في (د) والحمد لله على توفيقه.

(١) في (د، ط٢): [فتوكل].

(٢) سقطت من (خ، ط٣).

(٣) في (د، ط٢): [وكان].

(٤) في (خ، ط، ط٣): [أجلّهم إمضاءً]، وما أثبته هو في (د)، وفي (خ) زيادة حرف [من] بين [إمضاء] و[مع]، ولا وجه له.

(٥) في (ط): [المحن]، وقال بدر معتوق في الحاشية: «في الأصل: «محنى»، والتصويب من المطبوعة». اهـ

قلت: وهي في الأصل -أي: في (خ)-: [المحنى] -هكذا معرَّفة- وليست [محنى].

(٦) في (خ): [قربهم].

(٧) في (خ، ط): [زلفًا]. وزاد هنا في (ط): [و]، والسياق يستقيم أيضًا بدونها.

(٨) كذا في (خ)، أمَّا (ط، ط٢، ط٣، د): [انفاذًا].

يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ [مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا][(١)] غُرُورًا ﴾ [الأحزاب: ٩- ١٢]. وقال تعالى ذكره: ﴿ أَحَسِبَ[(٢)] ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ[(٣)] ۝٢ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [العنكبوت:٢، ٣].

فلم يُخل جلَّ ثناؤه [أحدًا][(٤)] من مُكرَمي [رسله][(٥)] ومقربي أوليائه من محنة في عاجله دون آجله ليستوجب بصبره عليها من رَبِّه من الكرامة ما [أعد][(٦)] له، ومن المنزلة لديه ما كتبه له، ثم جعل تعالى -جل وعلا ذكره- علماءَ كُلِّ [أمة][(٧)] نبي ابتعثه منهم [ورَّاثه][(٨)] من بعده، [والقوام][(٩)] بالدين بعد اخترامه إليه وقبضه، الذابين عن عراه وأسبابه، والحامين عن أعلامه وشرائعه، والناصبين دونه لمن بغاه وحادَّه، والدافعين عنه كيد الشيطان وضلاله، فضَّلهم بشرف العلم، وكرَّمهم بوقار الحلم، وجعلهم للدين وأهله أعلامًا، وللإسلام والهدى منارًا، وللخلق قادة، وللعباد أئمة وسادة، إليهم [مفزعهم][(١٠)] عند الحاجة، وبهم استغاثتهم عند النائبة، لا يثنيهم عن التعطف والتحنن عليهم سوء ما [هم][(١١)] من أنفسهم يولون، ولا تصدهم عن الرقة عليهم والرأفة بهم قبح ما إليه يأتون، [تحريًا][(١٢)] منهم طلب جزيل ثواب الله فيهم، وتوخيًا

---

(١) سقط هذا القدر من الآية من (خ).

(٢) في (خ): [أم حسب]، وهو خطأ ظاهر.

(٣) في (خ): [يؤمنون]، وهو خطأ ظاهر.

(٤) في (د، ط٢): [واحدًا].

(٥) في (خ): [رسوله]، والتصويب من (ط، د).

(٦) في (ط٢): [أعده].

(٧) سقطت من (د).

(٨) في (ط٣): [وَرَثَة]، وهذا خطأ.

(٩) في (د، ط٢): [للقوام].

(١٠) في (ط): [مقرعهم].

(١١) في (خ): [بهم].

(١٢) في (ط): [محرمًا]، وهو خطأ ظاهر، وحاول محقق (ط٣) أن يَجد مَخرجًا كبديل لِهذا الخطأ فلم يوفق.

طلب رضا الله في الأخذ بالفضل عليهم، ثم جعل جل ثناؤه وذكره علماءَ أمة نبيِّنا ﷺ من أفضل علماء الأمم التي خلت قبلها فيما كان قسم لهم من المنازل والدَّرجات و[المراتب][١] والكرامات [قسمًا][٢]، وأجزل لهم فيه حظًّا ونصيبًا مع ابتلاء الله أفاضلها [بمنافقيها][٣]، وامتحانه خيارها بشرارها، ورفعائها بسَفَلها [و][٤] وضعائها، فلم يكن يثنيهم ما كانوا به منهم [يُبْتَلَوْن][٥]، ولا كان يصدهم ما في الله منهم يَلْقَوْن عن النصيحة لله في عباده وبلاده أيام حياتهم، بل كانوا بعلمهم على جهلهم يعودون، وبحلمهم لسفههم [يتغمدون][٦]، وبفضلهم على [نقصهم][٧] يأخذون، بل كان لا [يَرْضى كبير][٨] منهم ما أزلفه(★) لنفسه عند الله من فضل ذلك [في][١٠] أيام حياته، وادخر منه من كريم الذخائر لديه قبل مماته حتى [تبقى][١١] لمن بعده آثارًا على الأيام باقية، ولهم إلى الرشاد هادية، جزاهم الله عن أمة نبيهم أفضل ما جزى عالم أمة عنهم، وحباهم من الثواب أجزل ثواب، وجعلنا مِمَّن قسم له من [صالح][١٢] ما قسم لهم، وألحقنا بمنازلهم، [وأكرمنا][١٣] بحبهم، ومعرفة حقوقهم، وأعاذنا والمسلمين جميعًا من مُرديات الأهواء، ومُضلات الآراء، إنه سميع الدعاء.

---

(١) في (د ط٢): [المناقب].
(٢) في (خ، ط، ط٣): [فشمل].
(٣) في (ط، ط٣): [بمنافعها]، وهو خطأ ظاهر.
(٤) سقطت من (ط).
(٥) (ط٢): [ينالون].
(٦) في (خ، ط، ط٣): [يتعمدون]، وفي (د) هناك طمس، فلم يتضح التنقيط من عدمه.
(٧) في (د ط٢): [بعضهم].
(٨) (د): [يرضي كبيرًا].
(★) قال ابن منظور في «اللسان» (١٣٨/٩): «أزلف الشيء: قَرَّبه، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ أي: قُرِّبت...». اهـ
(١٠) ليست في (خ، ط، ط٣).
(١١) في (د ط٢): [يُبقي].
(١٢) (د): [مصالح].
(١٣) (خ، ط، ط٣): [كرَّمنا].

ثم إنَّهُ لم يزل من بعد مضي رسول الله ﷺ لسبيله حوادث في كل دهر تحدث ونوازل في كل عصر تنزل، يفزع فيها الجاهل إلى العالم، فيكشف فيها العالم سُدَفَ[★] الظلام عن الجاهل بالعلم الذي آتاه الله وفضّله به على غيره، إمَّا من أثر، وإمَّا من نظر، فكان من قديم الحادثة بعد رسول الله ﷺ من الحوادث التي تنازعت [فيه][٢] أمته، واختلافها في أفضلهم بعده ﷺ وأحقهم بالإمامة وأولاهم بالخلافة.

* **ثم القول في أعمال العباد:** طاعتها و[معاصيها][٣]، و[هل][٤] هي بقضاء الله وقدره أم الأمر في ذلك [إليهم][٥] مفوض؟

* **ثم القول في الإيمان:** هل هو قول وعمل؟ أم هو قول بغير عمل؟ وهل يزيد وينقص؟ أم لا زيادة له ولا نقصان؟

* **ثم القول في القرآن:** هل هو مخلوق أو غير مخلوق؟

* **ثم رؤية المؤمنين ربهم تعالى يوم القيامة؟**

* **ثم القول في ألفاظهم بالقرآن؟**

(★) قال ابن منظور في اللسان (١٤٦/٩): «السَّدَف -بالتحريك- ظُلمة الليل، وأنشد ابن بري لِحُميد الأرقط:

وَسَدَفُ الْخَيْطِ البهيم ساترُ ... هو قيل هو بعد الجُنْحِ

قال: ولقد رأيتك بالقوادم مرةً ... وعليَّ من سَدَف العشيّ لياح

والْجَمعُ أسداف..... وحكى الجوهري عن الأصمعي: السُّدْفةُ السَّدْفَةُ في لغة نَجد: الظلمة، وفي لغة غيرهم: الضوء، وهو من الأضداد». اهـ وفي النهاية (٣٥٤/٢): «ومنهم مَن يَجعلها اختلاط الضوء والظلمة معًا، كوقت ما بين طلوع الفجر والإسفار». اهـ

وفي القاموس الْمُحيط (٥٤٠/٢- الترتيب): «السُّدْفَة -ويُضَم-: الظُّلمة: تَميميَّة، والضوء: قيسيَّة، ضدٌّ . . . . كالسَّدَف مُحرَّكةً، أو اختلاط الضوء والظلمة معًا». اهـ

(٢) عَلَّق في (ط٢) في الحاشية: «في المخطوطة: فيها»، وهو وهمٌ فإنها ثابتة في كلا المخطوطتين: [فيه].

(٣) (ط٢): [معصيتها].

(٤) علَّق الشيخ عبد الله بن حُميد في الحاشية: «الصحيح: هي، كما يقتضيه سياق الكلام». اهـ

قلت: وهذا وهمٌ، فالثابت في كلا المخطوطتين [هل هي] على الصواب.

(٥) (ط، ط٣): [المبهم]، وهذا وهم.

* ثم حـدث في [دهـرنا هـذا][١] [حماقات][٢] خاض فيها أهلُ الجهل والغباء، ونُوْكَى(★) الأمـة والـرِّعاع، يُتعب إحصـاؤها ويُمل[٤] تعـدادها منها[٥] القول في اسم [الشيء][٦]: أهو هـو؟ أم هـو غيره؟ ونحن نبين الصواب لدينا من القول في ذلك [كُلِّه][٧] إن شاء الله تعالَى [وبالله التوفيق][٨].

---

(١) (ط٢): [زماننا].

(٢) (خ): [جمات]، وهو تصحيف.

(★) نُـوْكَى، قال ابن الأثير في النهاية (١٢٨/٥): «نُوْكَى أي حمقى، جمع أَنْوَك، والنُّوك بالضم الْحُمْق. . . .». اهـ

(٤) في (ط٢) زاد: [ويكثر]، وليست في المخطوطتين.

(٥) (ط، ط٣): [فيها].

(٦) (خ، ط): [شيء].

(٧) سقطت من (خ، ط، ط٣).

(٨) (د): [وبه التوفيق]، وسقطت من (ط٢).

[...............][1]

* **فأول ما نبدأ بالقول فيه من ذلك عندنا:**

القرآن كلامُ اللهِ وتنزيله، إذ كان من معاني توحيده، فالصواب من القول في ذلك عندنا أنه كلامُ الله غير مخلوق كيف كُتِبَ وحيث تُلِيَ، وفي أي موضع قُرِئَ، في السماء وُجِد، وفي الأرض[2] حُفِظَ، في اللَّوح المحفوظ كان مكتوبًا، وفي ألواح صبيان الكتاتيب مرسومًا، في حجرٍ نُقِشَ أو في ورقٍ خُطَّ، أو في القلبِ حُفِظ و[بلسانٍ][3] لُفِظَ.

فمن قال غير ذلك أو ادَّعى أن قرآنًا في الأرض أو [في][4] السماء سوى القرآن الذي نتلوه بألسنتنا ونكتبه في مصاحفنا أو اعتقد [ذلك][5] بقلبه أو أضمره في نفسه، أو [قاله][6] بلسانه دائنًا [به][7]، فهو بالله كافر حلال الدم[8]، بريء من الله، والله منه بريء، بقول الله -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ﴿٢٢﴾﴾ [البروج: ٢١، ٢٢].

وقال[9] -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

---

(١) زاد في (ط) هذا العنوان: [القول في القرآن وأنه كلام الله].

(٢) زاد اللالكائي هنا: [حيث].

(٣) في (د، ل): [باللسان].

(٤) زيادة من (د، ل).

(٥) في (ط، ط٢): [غير ذلك].

(٦) في (ل): [أو قال].

(٧) زيادة من (ل).

(٨) زاد في (ط٢): [والمال]، وليست في المخطوطتين.

(٩) زاد هنا في (ل): [وقوله الحق].

فأخبر -جلَّ ثناؤه-: أنه في اللَّوح المحفوظ مكتوب، وأنه من لسان مُحمَّد ﷺ مسموع، [وهو قرآن واحد من محمد ﷺ مسموع، في اللوح المحفوظ مكتوب][(١)]، وكذلك هو في الصدور محفوظ وبألسن الشيوخ والشباب متلو[(★)].

---

(١) سقطت من (ط٢).

(★) قال الْمُصنِّف -رَحِمَه الله- في كتابه «التبصير في معالِم الدين» (ص٢٠١ إلى ٢٠٣) في استعراضه لأقوال الناس في شأن القرآن، ثم انتصاره لقول السلف:

« أ) فقال بَعْضُهم: هُو مَخْلُوقٌ.

ب) وقال آخرون: لَيْسَ بـمَخلوق ولا خَالِق.

ج) وقال آخرون: لا يَجوزُ أَنْ يُقالَ: هُوَ مَخلُوقٌ ولا غَيْرُ مَخْلُوق.

قال أَبُو جَعْفَر: والصَّوابُ في ذلك مِنَ الْقَوْلِ عِنْدَنَا قَوْلُ مَنْ قالَ: لَيْسَ بـخَالِقٍ وَلاَ مَخْلُوقٍ؛ لأنَّ الْكَلاَمَ لا يَجوزُ أَنْ يَكونَ كَلامًا إلاَّ لِمُتَكَلِّمٍ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بـجِسْمٍ فيقوم بذاتِهِ قِيَامَ الأَجْسَامِ بأَنْفُسِهَا.

فَمَعْلُومٌ إذْ كَانَ ذلك كذلكَ أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يَكونَ خَالِقًا، بَلِ الوَاجِبُ إذْ كَانَ ذلك كذلك أَنْ يَكونَ كَلامًا للخَالِقِ، وَإذْ كان كلامًا للخَالِق، وَبَطَلَ أَنْ يَكون خَالِقًا، لَمْ يَكُنْ أَنْ يَكُونَ مَخلُوقًا؛ لأَنَّهُ لا يَقومُ بذاتِهِ وأَنَّهُ صِفَةٌ والصِّفَات لا تَقومُ بأَنْفُسها، وإنَّما تَقومُ بالْمَوْصُوفِ بهَا، كَالأَلْوانِ والطعُومِ والأراييح والشَّمِّ، لا يقوم شيءٌ مِن ذلك بذاتِهِ ونَفْسِهِ، وإنَّمَا يَقومُ بالْمَوصوفِ به.

فكذلك الكلامُ صفةٌ من الصِّفَاتِ لا تَقومُ إلاَّ بالْمَوصوفِ بها، وإذ كان ذلك كذلك صَحَّ أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يَكونَ صِفَةً للمَخلُوق وَالْمَوصُوفِ بهَا الْخَالِقُ؛ لأَنَّهُ لَو جَازَ أَنْ يَكونَ صِفةً لِمَخلُوق وَالْمَوْصُوفُ بهَا الْخَالِقُ، جَازَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ صِفَةٍ لِمَخلوق فَالْمَوصُوفُ بهَا الْخَالِقُ، فيكون إذْ كانَ الْمخلوقُ مَوْصُوفًا بالأَلْوان والطُّعوم والأراييح والشَّمِّ والْحَرَكةِ والسُّكون أَنْ يَكُونَ الْمَوصُوفُ بالأَلْوَان وَسَائِرِ الصِّفَاتِ الَّتِي ذكرنا الْخَالقَ دون الْمَخلوق، في اجْتِمَاعِ جَمِيعِ الْمُوحِّدين مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ وَغَيْرِهِم على فَسَادِ هَذا القولِ مَا يُوضِّح فَسَاد القَوْلِ بأن يَكونَ الكَلامُ الَّذِي هُو مَوصُوفٌ به ربُّ العِزَّةِ كَلامًا لِغَيْرِهِ.

فَإذا فَسد ذلك وصَحَّ أَنَّه كَلامٌ لَه، وكان قد تبيَّن ما أوضحنا قَبْلُ أَنَّ الْكَلامَ صِفَةٌ لا تَقُومُ إلاَّ بالْمَوصُوفِ بـمَا صَحَّ أَنَّهُ صِفَةٌ للْخَالِقِ، وإذ كان ذلك كذلك صَحَّ أَنَّهُ غَيْرُ مَخلوق.

- وَمَنْ أَبَى مَا قُلْنَا في ذلك قِيلَ لَهُ: أخبرنا عن الكَلامِ الذي وَصَفت أَنَّ القديمَ به مُتَكلِّمٌ مَخلوقٌ، أخَلقَه إذ كان عنده مَخلُوقًا في ذاتِهِ، أم في غَيرِهِ، أَمْ قَائِمٌ بنَفْسِهِ؟

* فَإِنْ زَعَم خلْقَه في ذاته، فقد أوجبَ أَنْ تَكونَ ذاتُه مَحلاً للخَلق، وذلك عندَ الْجَميع كُفْرٌ.

* وَإِنْ زَعَم أَنَّهُ خَلَقَه قَائِمٌ بنَفْسِه.

قِيلَ لَهُ: أَفَيَجوزُ أَنْ يَخْلُق لَوْنًا قَائِمًا بنَفْسِهِ وطعمًا وذَوَاقًا؟

فإن قَال: لاَ، قِيلَ له: فما الْفَرْقُ بَيْنك وَبَيْن مَنْ أجازَ مَا أَبيتَ مِنْ قِيام الأَلْوانِ والطُّعُومِ بأنفُسها، وأَنْكرَ مَا أجزْتَ مِن قِيَام الْكَلام بنَفْسِهِ؟!

ثُمَّ يُسْأَلُ الفرْقَ بَيْن ذلك، وَلاَ فَرْقَ.

وَإِنْ قَالَ: بَلْ خَلَقَه قَائمًا بغَيْرِهِ. قِيلَ لَهُ: فَخلقهُ قَائِمٌ بغيره وهو صِفةٌ له؟! فَإِنْ قَالَ: بَلَى.

=

[قال](١) أبو جعفر: فمن روى(٢) [عنا](٣) أو حكى عنا أو تقوّل علينا فادّعى أنّا قلنا غير ذلك، فعليه لعنة الله وغضبه، ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين، لا قَبِلَ الله [له](٤) صرفًا ولا عدلاً، وهتك ستره وفضحه على رءوس الأشهاد، يوم لا ينفعُ الظالمين معذرتهم، ولهم اللعنة ولهم سوء الدار.

[١] حدثني موسى بن سهل. . . . .

=

قِيلَ له: أفَيَجوزُ أنْ يَخلقَ لَوْنًا في غَيْرِهِ فيكونَ هو الْمُتَلونُ، كما خلقَ كَلامًا في غيرِه، فكان هو الْمُتَكَلِّمُ به، وكذلك يَخلُق حركةً في غَيْرِهِ فيكونَ هو الْمُتحرِّكُ بها.

فَإنْ أبَى ذلك سُئِلَ الْفَرْقَ؟

وَإنْ أجَازَ ذلك أوجبَ أن يكون -تعالى ذكره- إذا خلقَ حركةً في غَيرِهِ فهو الْمُتَحرِّكُ، وَإذا خَلقَ لونًا في غَيرِهِ فهو الْمُتلونُ به، وذلك عندنا وعندهم كُفْرٌ وجَهْلٌ.

وفي فَسادِ هذه المعاني التي وصفنا الدِّلالةُ الوَاضِحةُ إذ كان لا وَجه لِخلق الأشياء إلاَّ بعضُ هذه الوُجوه، صَحَّ أنَّ كَلام الله صفةٌ له، غير خَالق ولا مَخلُوقٍ، وأنَّ معاني الْخَلقِ عنْهُ مَنْفِيَّةٌ». اهـ

(١) سقطت من (خ).

(٢) في (خ) هنا كلمة غير واضحة، الظاهر أنها: [عثمان]، ولا معنى لَها في هذا السياق.

(٣) في (د، ط٢): [علينا].

(٤) في (د، ط٢): [منه].

[١] حسن مقطوعًا: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١٣٢، ١٣٤، ١١٠٨)، والبخاري في خلق أفعال العباد (ص٤٤)، والدارمي في الرد على الجهمية (٣٤٥)، وفي نقضه على الْمرِّيسي العنيد (١٤٨)، والآجري في الشريعة (ص٧٧)، واللالكائي في أصول الاعتقاد (٣٩٧- ٤٠١)، وأبو عثمان البحيري في الجزء التاسع من فوائده (ق ٢٠/رقم ٥٠)، وأبو بكر بن البهلول في أماليه (ق ٩/رقم ٢٠)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (١/٢٨٥- ٢٨٧)، والبيهقي في الاعتقاد (ص١٠٧)، وفي الأسْمَاء والصفات (ص٢٤٧)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٣/٢٤٦)، والدولابي في الكُنى والأسْمَاء (٢٣٦٤)، وأبو داود في مسائله لأحمد (١٧١٢)، وابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في منهاج السنة (٢/١٨٧، ١٨٨)، والمزي في تهذيب الكمال (٥/٨٣) (٢٨/٢٠٣، ٢٠٤) من طريق معبد به.

قلت: معبد هو ابن راشد الكوفي، قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: قد رأيتُ معبدًا هذا، ولَمْ يكن به بأس، وأثنى عليه أبي، وكان يُفتي برأي ابن أبي ليلى.

وقال الحسن بن الصباح: كان ثقة، وقال ابن معين: واسطي ضعيف الحديث.

لكنه لَم يتفرد به، فقد تابعه ثلاثة:

الأول: يَحْيى بن عبد الحميد الْحِمَّاني، أخرجه اللالكائي (٤٠٢)، ويَحْيَى حافظ. وثَّقه ابن معين، ورفع أبو حاتم من شأنه في حديثه عن شريك خاصة، وقال ابن عدي: وليحيى مسند صالِح، ويُقال إنه أول من صَنَّف الْمُسند في الكوفة، وتكلَّم فيه أحمد وابن المديني، وابن نُمير، وابن عَمَّار، وابن خُزَيْمة، والجوزجاني، والنسائي.

=

الرملي[1]، حدثنا موسى بن داود، حدثنا معبد أبو عبد الرحمن، عن معاوية بن عمار الدهني قال: قلتُ لجعفر بن محمد -رضي الله عنه-: إنهم [يسألون عن][2] القرآن مخلوق أو خالق؟

فقال: إنه ليس بخالق ولا مخلوق، ولكنه كلامُ الله -عَزَّ وَجَلَّ-.

[٢] وحدثني محمد بن منصور ....

=

والثاني: سويد بن سعيد، أخرجه الآجري في الشريعة (ص٧٧)، وسويد حسَّن أحمد حاله، وقال ابن المديني: ليس بشيء، واتَّهمه ابن معين، وقال البخاري: كان قد عمي فتلقى ما ليس من حديثه.

والثالث: أخرجه ابن بطة في الإبانة (١١٧١) من طريق عبد القاهر بن السَّرِيِّ عن مَسْعَدة بن صدقة، عن جعفر به.

والأثر عَلَّقه الذهبي في العلو (٩٧٤/٢) عن أبي زرعة الرازي، عن سويد بن سعيد به، وصحَّحه الألباني في مُختصر العلو (١٢٥)، ووصل رواية أبي زرعة البيهقي في الأسْمَاء والصفات (ص٢٤٧)، وقال البيهقي: «فهو عن جعفر صحيح مشهور»، قلت: وله طريق أخرى عند البيهقي.

وقال شيخ الإسلام في منهاج السنة (٢٤٦/٢): «وقد استفاض عن جعفر الصادق أنه سئل عنْ القرآن: أخالق هو أم مَخلوق؟ فقال: ليس بخالق ولا مَخلوق، ولكنه كلامُ الله، وهذا مِمَّا اقتدى به الإمام أحمد في الْمِحْنَة؛ فإنَّ جعفر بن محمد من أئمة الدين باتِّفاق أهل السنة». اهـ

وقال كما في مجموع الفتاوى (٥٠٥/١٢): «وهو مشهور عنه».

وروى عبد الله بن أحمد في السنة (١٣٥)، واللالكائي (٣٨٧، ٣٨٨)، والبيهقي في الأسْمَاء والصفات (ص٢٤٦)، وأبو نُعيم في الحلية (١٨٧/٣)، وابن أبي حاتِم في الرد على الجهمية كما في المنهاج (٢٥٣/٢) من طريق عبد الله بن عيَّاش الخزاز، عن يونس بن بكير، عن جعفر بن مُحمد، عن أبيه قال: سُئِلَ علي بن الحسين عن القرآن، قال: ليس بخالق ولا مَخلوق، وهو كلام الله تعالى.

وهذا إسنادٌ حسن، وهو يعضد ثبوت هذه العقيدة عند التابعين.

(١) في (ط٢) حذف الإسناد، وكذلك حذف أسانيد الآثار التالية أيضًا.

(٢) في (د، ط٢): [يتساءلون].

[٢] صحيح مشهور من قول عمرو بن دينار: أخرجه اللالكائي (٣٨١)، ومحمد بن عبد الواحد في اختصاص القرآن بعوده إلى الرحمن الرحيم (ص٢٦، ٢٧) من طريق الْمُصنِّف به.

وأخرجه ابن أبي حَاتِم في رده على الْجَهمية كما في أصول الاعتقاد للالكائي (٣٨٣)، ومنهاج السنة (٢٥٣/٢)، والبيهقي في الأسْمَاء والصفات (٥٣٦)، وأبو أحمد الحاكم في شعار أصحاب الحديث (١٥) من طريقين عن الحكم بن مُحَمد، عن ابن عيينة به.

وأخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (١) (ص٢٩)، والتاريخ الكبير (٣٣٨/٢)، والصغير (٣٢٧/٢)، والبيهقي في الاعتقاد (ص١٠٥)، وفي الشعب (١٩٠/١) من طريق الحكم، عن ابن عيينة قال: «أدركتُ مشايخنا من سبعين سنة -منهم عمرو بن دينار- يقولون: القرآن كلام الله وليس بمخلوق». فجعله من قول ابن عيينة، وكذا أخرجه أبو

=

[الآمُلي][1]، ثَنا الحكم بن محمد [الآمُلي][2] أبو مروان، ثنا ابن [عيينة][3] قال: سمعتُ عمرو بن دينار يقول: أدركتُ مشايخنا منذ سبعين سنة يقولون: «القرآن كلام الله منه بدأ وإليه يعود».

أحمد الحاكم في شعار أصحاب الحديث (١٥) من طريق البخاري به.

والظاهر أن هذا الاضطراب صادر من الْحَكَم بن مُحَمد فليس فيه توثيق معتبر، فقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٢٧/٣)، والبخاري في الموضع المذكور من تاريخيه، ولَم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً.

وأخرجه أبو سعيد الدارمي في نقضه على المريسي العنيد (١٤٩، ٢٢٠)، وفي الرد على الجهمية (٣٤٤)، ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٤٣/١٠، ٢٠٥)، عن إسحاق بن إبراهيم بن راهويه الحنظلي، عن ابن عيينة به، بلفظ: «أدركتُ الناس منذ سبعين سنة يقولون: الله الخالق وما سواه مَخلوق، والقرآن كلام الله -عَزَّ وَجَلَّ-». وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١٨٦/٢٤)، ومحمد بن عبد الواحد في اختصاص القرآن بعوده (ص٢٩) من طريق الحسن بن الطيب البلخي، عن إسحاق بن إبراهيم به.

وأخرجه اللالكائي (٣٨٠) من طريق القاسم بن العباس الشيباني، عن ابن عيينة، عن عمرو قال: «أدركتُ تسعة من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: من قال القرآن مَخلوق فهو كافر».

وأخرجه محمد بن عبد الواحد في اختصاص القرآن بعوده (ص٣٠) من طريق الهيثم بن صالِح العطار، عن ابن عيينة به، وقال السيوطي في تذكرة المؤتسي (ص٣٢): «وأخرج الخطيب من طريق أبي شعيب، عن عبيد الله بن عمر القواريري قال: حدثني علي بن المديني، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار قال: أدركتُ الناس منذ سبعين سنة يقولون: كل شيء دون الله مَخلوق ما خلا كلامه فإنه منه وإليه يعود». اهـ

قلت: يتحصل لدينا أنه قد روى هذا الأثر عن ابن عيينة ستة بألفاظ متقاربة، وهم:

- الحكم بن محمد أبو مروان، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، والقاسم بن العباس الشيباني، وابن المديني، والهيثم بن صالِح العطار، والحميدي.

أمَّا القاسم بن العباس، والهيثم بن صالِح فلم أجد لَهُما ترجمة.

قلت: قال البيهقي في الكبرى (٢٠٥/١٠): «قال أبو الحسن -هو محمد بن إسحاق بن راهويه- القاضي بمرو، قال أبي: وقد أدرك عمرو بن دينار أجلة أصحاب رسول الله ﷺ من البدريين والمهاجرين والأنصار مثل جابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وأجلة التابعين، وعلى هذا مضى صدر الأمة». اهـ

وقال في الاعتقاد (ص١٠٦): «هكذا وقعت هذه الحكاية في تاريخ البخاري عن الحكم بن محمد، عن سفيان: أدركتُ...، ورواه غيره عن سفيان، عن عمرو أنه قال: سَمعت؛ وكذلك رواه الْحُميدي وغيره عن سفيان، عن عمرو أنه قال: أدركت؛ ومشايخ عمرو بن دينار جماعة من الصحابة ثم أكابر التابعين، فهو حكاية إجماع منهم». اهـ

(١) في (د): [الأيلي].

(٢) في (د): [الأيلي].

(٣) في (د): [عتبة]، وهو خطأ ظاهر.

[..............][1]

وأمَّا الصواب من القول في رؤية المؤمنين ربهم -عَزَّ وَجَلَّ- يوم القيامة[2]، [وهو][3] ديننا الذي ندين [الله][4] به، وأدركنا عليه أهل السنة والجماعة، فهو أن أهل الجنة يرونه على ما صحت به الأخبار عن رسول الله ﷺ(★).

[٣] حدثنا أبو السائب سَلم[7] بن جُنَادة، ثَنا ابن فضيل.

وحدثنا تميم بن المنتصر، ومجاهد بن موسى -قال تميم: أنبأنا يزيد، وقال مجاهد: حدثنا يزيد بن هارون-، [وحدثنا][8] ابن الصباح، ثنا سفيان ومروان بن معاوية، ويزيد بن هارون جميعًا عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله قال:

كنا جلوسًا عند رسول الله ﷺ فنظر إلى القمر ليلة البدر فقال: **«إنَّكم راءون**

---

(١) زاد في (ط) هذا العنوان: [القول في رؤية الله -عَزَّ وَجَلَّ-].

(٢) زاد في (ط٢): [في الآخرة]، وليست في أي من المخطوطتين.

(٣) زيادة من (ل).

(٤) زيادة من (ل).

(★) قال الْمُصنِّف -رَحِمه الله- في التبصير (ص١٤٧، ١٤٨): «فأمَّا الرؤية، فإن جوازها عليه مما يدرك عقلاً، والجهل بذلك كالْجَهل بأنه عالِمٌ وقادر، وذلك أن كل موصوف فغير مستحيل الرؤية عليه».

ثم قال: «وبالخبر قلنا: إنه في الآخرة يُرى، وإنه مَخصوصٌ برؤية أهل الْجَنَّة دون غيرهم، فسبيل الجهل بذلك، سبيل الْجَهل بـما لا يُدرك علمه إلا حسًّا حتى تقوم عليه حُجة السمع به».

[٣] صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣) من طريق مروان بن معاوية به، وأخرجه البخاري (٥٧٣، ٤٨٥١، ٧٤٣٤)، ومسلم (٦٣٣) (مكرر)، وابن خُزَيْمة (١٦٤/١)، وابن حبان (٤٧٥/١٦)، والترمذي (٢٥٥١)، وأبو داود (٤٧٢٩)، وابن ماجة (١٧٧)، والنسائي في الكبرى (١٧٦/١، ٤٠٧/٦)، وأحمد (٣٦٢/٤، ٣٦٥)، وغيرهم من طرق عن إسْمَاعيل بن أبي خالد به.

(٧) في (ط٢): [سالِم]، وهو خطأ.

(٨) في (د): [أنبا الفضل].

ربكم -عَزَّ وَجَلَّ- كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تُغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس و[صلاة][1] قبل غروبها فافعلوا»، ثم تلى رسول الله ﷺ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ﴾ [ق: ٣٩]. ولفظ الحديث [كحديث][2] مجاهد.

[قال مجاهد][3]:

قال يزيد: من كَذَّب بهذا الحديث فهو بريء من الله ورسوله -حلف غير مرة-، وأقول أنا: [صدق رسول الله][4]، وصدق يزيد وقال الحق.

---

(١) زيادة من (د، ط٢)، وهي ثابتة في رواية البخاري من كتاب التوحيد، باب: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾.

(٢) كذا في (د، ط٢)، أما (خ، ط، ط٣): [لحديث].

(٣) ليست في (خ، ط، ط٣).

(٤) زيادة من (ط٢)، وهي ليست في المخطوطتين.

[....................][1]

وأمَّا الصواب من القول لدينا فيما اختُلِفَ فيه من [أفعال][2] العباد وحسناتهم وسيئاتهم، فإن جميع ذلك من عند الله تعالى، والله سبحانه مقدره ومدبره، لا يكون شيء إلاَّ [بإذنه][3]، ولا يحدث شيء إلاَّ بمشيئته(★)، له الخلق والأمر كما...

---

(١) زاد في (ط) هذا العنوان: [القول في أفعال العباد].

(٢) (ط٢): [أقوال].

(٣) في (ل): [بإرادته].

(★) قال الْمُصنِّف -رَحِمَه الله- في التبصير (ص١٢٩- ١٣١):

«ولئنْ كانَ لا دلالةَ في قول القائل: هُو عالِمٌ، على إثْبَاتِ عالِمٍ له علمٌ أنَّهُ لا دلالَة من قول قائلٍ «إنَّهُ» على إثباته، إذ كان المعلوم في النُّشوءِ والعادةِ أنَّ كُلَّ شيءٍ مُسمًّى بعالِمٍ فإنَّما هو مسمًّى بهِ مِن أجْل أنَّ له عِلْمًا، فإن يَكُ واجبًا أنْ يَكون المعلومُ في النُّشوءِ والْعَادةِ في الْمَنْطقِ الْجَاري بَيْنهم، والْمُتعارف فيه في بارئ الأشياء: خِلافًا لِمَا جرت به العادة والتعارفُ بينهم.

إنَّهُ لواجبٌ أنْ يَكون قولُ القائل: «إنَّهُ» دليلٌ على النَّفي لا على الإثبات، فيكون الْمُقرُّ بوجودِ الصَّانِعِ مُقِرًّا بأنّه غيرُ عدم، لا مُقرًّا بوجوده، كما كان المقرُّ بأنَّهُ عَالِمٌ مُقرًّا -عند قائلِ هذه الْمَقَالة- بأنّه ليس بـجاهل، لا مُقرًّا بأنَّ لَهُ عِلْمًا؛ فإنْ كان الْمُقرُّ عندهم بأنَّهُ مُقرٌّ بإثباته ووجودِه، لا نافيًا عدمه؛ فكذلك الْمُقرُّ بأنَّهُ عالِمٌ مُقرٌّ بإثباتِ عِلمٍ لَهُ لاَ يَنْفِي الـجَهْل عنْه.

وكذلك القولُ في القُدرة، والكلامِ، والإرادة، والعزَّة، والعظمةِ، والكبرياءِ، والْجَمالِ، وسائر صفاته التي هي صفاتُ ذاتِهِ.

- فإنْ قَال لَنا قائِلٌ: فهل من مَعاني الْمَعرفة شيءٌ سوى ما ذكرت؟ قيل: لا.

فإن قال: فهل يكون عارفًا به من زعم أنه يفعلُ العبد ما لا يريدُهُ ربُّه ولا يَشاء؟ قيل: لا.

وقد دلَّلْنَا فيما وصفناه بالعِزَّةِ الَّتي لا تُشبهُهَا عزَّةٌ على ذلك.

وذلك أنه مَنْ لَمْ يعلم أنَّهُ لا يكون في سُلطانِ اللهِ -عزَّ ذكره- شيءٌ إلاَّ بـمَشيئته، ولا يُوجد موجودٌ إلاَّ بإرادته، لَم يَعلمه عزيزًا.

وذلكِ أنَّ مَنْ أرَادَ شيئًا فلَم يكن وكان ما لَم يُرِد فَإنَّما هو مَقهورٌ ذليلٌ، ومَنْ كان مَقهورًا ذليلاً فغيرُ جائزٍ أنْ يَكون موصوفًا بالرُّبوبيةِ.

فَإنْ قَالَ: فإنَّ مَنْ يقول هذا القولَ يَزعمُ أنَّ إرادةَ اللهِ ومشيئته: أمرُهُ ونَهيُهُ، وليسَ في خِلافِ العبدِ الأمْرَ والنَّهْيَ قَهْرٌ لَهُ؟

قيل له: لو كان الأمرُ كما زعمت لكان الله تعالى ذكره لَم يعمَّ عباده بأمره ونهيه؛ لأنَّهُ يقول: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ

لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾.

فإنَّ تَكُ الْمَشيئةُ مِنْهُ أمرًا، فقد يَجِبُ أن يكونَ مَنْ لَمْ يَهْتَدِ لدينِ الإسلامِ لَمْ يُدخلهُ الله -عَزَّ وَجَلَّ- في أمره ونَهيه الذي عمَّ به خلقه، وفي عمومه بأمره ونَهيه جميعهم، مع تركِ أكثرهم قبوله: الدَّليلُ الواضحُ على أنَّ قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ إنَّما معناه: لو شاء الله لَجمعَهم على دين الإسلام، وإذ كان ذلك كذلك كان بَيِّنًا فسادُ قول مَن قال: مشيئة الله -تعالى ذكره- أمرُهُ ونَهيهُ». اهـ

وقال أيضًا في التبصير (ص١٦٧ إلى ١٧٦): «الثَّالِثُ بعدَ ذلك الاختلافُ في أفعَال الْخَلق:

أ) فقالت فِرْقةٌ مِمَّن يَنتحلُ جُمْلَةَ الإسلام: لَيْسَ لله -عَزَّ وَجَلَّ- في أفعال خَلْقِهِ صُنْعٌ غيرُ الْمَعرفةِ الَّتِي أعطَاها للفِعْل كما أعطاهم الجوارح التي بها يعملون، ثم أمرَهم ونَهاهم، فَمَن شَاءَ مِنْهُم أطاعَ فله الثَّواب، ومَن عَصَى فله العِقَابُ.

قالوا: فلو كان لله -جَلَّ ثناؤه- صُنْعٌ في أفعال الْخَلقِ غيرَ الذي قُلنا، بَطُلَ الثَّوابُ والعِقَابُ، وهذا قَوْلُ الْقَدَرِيَّةِ.

ب) وقال آخرون -منهم جهم بن صفوان وأصحابه-: ليس للعباد في أفعالِهم وأعمالِهم صُنْعٌ، وَإِنَّمَا يُضَافُ إليهم ذلك كما تُضَافُ حَرَكَةُ الشَّجرة إذا حَرَّكتها الرِّيح إلى الشَّجرة، وليست لَها حَرَكةٌ وَإِنَّما حرَّكتها الرِّيح، وكما يُضافُ طُلوعُ الشَّمْسِ إِلَى الشَّمْسِ ولَيْسَ لَها فِعْلٌ وإنَّما أطْلَعَها الله، وكَذهاب الْـحجَرِ إذا رُمِيَ به وليس له عَمَلٌ، وإنَّما ذهبَ بدَفعِ دافع.

وقالوا: لو جَازَ أن يكون فَاعلٌ غَيْرُ الله جَازَ أن يكونَ خَالِقٌ غَيرُه. وقالوا: لا ثواب ولا عِقَاب، وإنَّما هُما طِينتَان خُلقَتَا إحداهُمَا للنَّار وأُخْرَى للْجَنَّة.

- وقال آخـرون -وَهُم جُمْهُورُ أَهْلِ الإثباتِ وعَامَّةُ الْعُلماءِ والْمُتَفقهةِ مِنَ الْمُتَقَدِّمين والْمُـتأخرين-: إن الله -تعالَى ذكره- وفق أهل الإيمان للإيمان، وأهل الطاعة للطاعة، وخَذل أهلَ الكُفر والْمَعاصي، فكفروا بربِّهم، وعصوا أمره.

١- قالوا: فالطَّاعة والْمَعصية مِنْ الْعِبَاد بسببٍ مِن الله -تعالى ذكره- وهو توفيقُه للمؤمنين، وباخْتِيَارٍ مِن الْعَبدِ لَهُ.

٢- قالوا: ولو كان القولُ كما قالت القدرية، الَّذين زعموا أنَّ الله -تعالى ذكره- قَدْ فَوَّضَ إلى خلقهِ الأمرَ فهُم يفعلونَ ما شَاءُوا، ولبطلت حاجة الْخَلقِ إلى الله -تعالى ذكره- في أمر دينه، وارتفعَتْ الرَّغْبة إليه في معونته إيَّاهم على طاعته.

٣- قالوا: وفي رغبة الْمُؤمنين في كلِّ وقتٍ أن يُعينهم على طاعتهِ ويُوفِّقَهُم ويُسدِّدُهُم، مَا يَدلُّ على فسادِ ما قالوا.

٤- قالوا: ولو كان القولُ كما قالوا من أنَّ من أُعطي مَعونة على الإيمان، فقد أُعطيها قوَّةً على الكُفر، وجَبَ ألاَّ يكون لله -جَلَّ ثناؤُه- خَلْقٌ هو أقوى على الإيمان والطاعة من إبليس، وذلك أنَّه لا أحدَ من خلق الله يُطيقُ مِن الشَّر ومن معصيةِ الله ما يُطيقهُ.

٥- قالوا: وكان واجبًا أن يكون إبْليسُ أقدرَ الخلق على أن يكون أقربهم إلى الله وأفضلهم عنده منْزلة.

٦- قالوا: وأُخْرَى: أنَّ القوةَ على الطاعة لو كانت قُوَّةً على المعصية، والقوة على الكُفر قُوَّةً على الإيْمَان، لوجَبَ أنْ يُوجد الكفر والإيمان معًا في جسم واحدٍ في حال واحدةٍ؛ لأنَّ السبب إذا وُجِدَ وجبَ أن يكونَ مُسَبَّبهُ مَوجودًا معه، كالنَّار إذا وُجِدَت وَجَبَ وُجودُ الإسْخَان معَ وجودِهَا، وكالثَّلج إذا وُجِدَ وَجبَ التَّبْريدُ معه.

٧- قالوا: فإنْ كانت القُوة جائزًا وُجودها وعدم أحدهما، كاليد التي قد تُوجد وهي لا مُتحركة ولا ساكنة لعجز مَحلِّها، فقد يَجبُ أن يكون جائزًا وُجودُ القُدرة على الطَّاعةِ والْمَعصية، والْعَجزُ عنهما في حالٍ واحدةٍ، في

....

=

جسم واحدٍ.

٨- قالوا: ففي استِحَالةِ اجتِمَاعِ الْعَجز والقُدْرَةِ في حَال وَاحِدَةٍ، فِي جسم واحد، الدَّليلُ الواضح على اختلافِ حُكم القدرةِ في الْجَوارحِ للفعلِ والْجَوارح، والقُدرة للعمل سَببٌ وليس كذلك الجوارح.

٩- قالوا: وإذا كانت القُدْرَةُ للفِعْلِ سَببًا وَجبَ وُجودُ مُسبَّبُه معه.

١٠- قالوا: وإذا كان ذلك كذلك، وكان مُحَالاً اجتماع الكُفر والإيْمَان في جسم واحد، في حال واحدة، عُلِمَ أنَّ القدرةَ على الطَّاعة غيرُ القدرة على المعصية، وأنَّ الذي تُعمَلُ به الطَّاعة فيُوصل به إليها من الأسباب غيرُ الذي تُعملُ به المعصية فيُوصل به إليها من الأسباب.

وصحَّ بذلك فَسادُ قولِ مَن زعمَ أنَّ الله -عَزَّ ذِكْرُه- قَد فَوَّض إلى خَلقهِ الأمر فهُم يَعملونَ ما شاءوا مِن طاعةٍ ومعصيةٍ، وإيْمان وكُفر، وليس لله -جَلَّ ثناؤه- في شيء من أعمالِهم صُنْعٌ.

- قالوا: فإذا فَسَدَ قَوْلُ القَدرية الذين وصفنا قولَهم، فقولُ جهمٍ وأصحابِهِ الذين زَعموا أن الله -تَعالى ذكره- اضطرَّ عِبَادَه إلى الكُفْر، وإلى الإيْمَان وَإِلَى شَتمه والفرية، وأنَّه ليس للعباد في أفعالِهم صُنْعٌ: أبطلَ وأفْسَدَ.

١- قالوا: وذلك أن الله -تعالى ذِكْرُه- أمرَ ونَهى، ووعد الثواب على طاعته، وأوعد العِقَابَ والعَذاب على معصيته، فقال في غَير موضع مِن كتابه إذ ذكر ما فعلَ بأهلِ طاعتِهِ وولايته مِن أهلِ كَرامته لَهم: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾، وإذ ذكر ما فعل بأهلِ معصيته وعداوته من عِقَابه إيَّاهم: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾.

٢- قالوا: فلو كانت الأفعال كُلُّها لله لا صُنع للعباد فيها، لَكَانَ لا معنى للأمر والنَّهي؛ لأنَّ الآمر يأمرُ غيرَه لا نفسه، وإذا أمرَ غيره فإنَّما يأمرُه ليُطيعه في ما أمره، وكذلك نَهيهُ إيَّاه إذا نَهاه.

٣- قالوا: فهذا أمرُ الله -تعالى ذكره- ونَهي في قولنا وقول جَهم وأصحابه، فأثابَ وعَاقبَ، فلن يَخْلُوا مِن أنْ يَكونَ أمرَ نَفْسَه ونَهاها، وأمرَ عبدَه ونَهاه.

٤- قالوا: ومِن الْمُحَل أن يكون أمرَ نفسه ونَهاها عِنْدنا وعِندهم؛ فالواجب أن يكونَ أمرَ غيرَ نَفْسِه ونَهى غيرَها.

٥- قالوا: وإذ كان ذلك كذلك فلنْ يَخْلو مِن أن يكونَ أمرَ لِيُطاعَ أوْ لا يُطاعَ.

وإن كان أمَرَ ليُطاعَ فمعلومٌ أنَّ الطاعةَ فِعْلُ الْمُطيع والْمَعْصيَةَ فِعْلُ الْعَاصي، وأنَّ فِعْلَ اللهِ وخَلْقِهِ الذي ليس بكَسْبٍ للعَبْدِ لا طاعةٌ ولا معْصِيَةٌ كما خَلْقُهُ السماواتِ والأرْض ليس بطاعة ولا معصية؛ لأنَّ ذلك ليس بكسبٍ لأحدٍ، وأنَّه ليس فَوْقَ الله -جَلَّ ثناؤه- أحدٌ يأمرُه ويَنهاه، فيكون فِعْلُه طاعةً أو مَعْصِيةً.

فالطاعةُ إنَّما هي الفِعْلُ الذي بحذائِه أمرٌ، والْمَعصيةُ كذلك، فإن كان أمر لا ليُطاعَ، فقد زَالت الْمآثِمُ عن الكَفَرة، واللائِمَةُ عن العُصَاةِ، فارتفع الثَّوابُ والعِقَابُ، إذ كان الثَّوابُ ثَوابًا على طاعته والعِقَابُ عِقَابًا على معْصِيته.

٦- قالوا: وفَسادُ هَذا القول أوضحُ مِن أن يَحتاج إلى الإكثار في الإبانة عن جهل قائله.

فإذا كان فساد قول القدرية القائلين بالتفويض، وخطأ قول جَهم وأصحابه القائلين بالإجبار، صَحَّ قولُ القائلين مِن أهل الإثبات بالذي استشهدنا من الدلالة.

وهذا القول -أعني قول أهل الإثبات المخالفين القدرية والجهمية- هو الحق عندنا والصواب لدينا للعلل التي ذكرناها». اهـ

قلت: وهذا التحليل السابق قويٌّ متين في بابه يدل على سعة علم ابن جرير -رحمه الله-.

[٤] حـدثني زياد بن [عبد الله][٢] الحسَّاني، وعبيد الله بن محمد الفريابي قالا: حدثنا عبد الله بن ميمون، حدثنا جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر [كُلِّه][٣] خيره وشره، وحتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه»**.

اللفظ لحديث أبي الخطاب زياد بن عبد الله.

[٥] حدثني يعقوب بن إبراهيم [الجُوزَجَاني][٤]، ثنا ابن أبي حازم، حدثني أبي،

---

[٤] إسناده ضعيف جدًّا، والْحَديث صحيح لشواهده: أخرجه الترمذي (٢١٤٤) عن أبي الخطاب به، وأخرجه اللالكائي (١٢٤٢)، وابن عدي في الكامل (١٨٧/٤)، والْمزي في تَهذيب الكمل (٢٠١/١٦)، والذهبي في السير (٢٦٨/٦) من طريق عبد الله بن ميمون به.

قلت: عبد الله بن ميمون هو ابن داود القداح، منكر الحديث متروك.

وقال أبو عيسى: «وفي الباب عن عبادة وجابر، وعبد الله بن عمرو، وهذا حديث لا نعرفه إلاَّ من حديث عبد الله بن ميمون، وعبد الله بن ميمون مُنكر الحديث». اهـ

وعقَّبَ العلامة الألباني -رَحِمَه الله- عليه في الصحيحة (٢٤٣٩) قائلاً: «لكن الحديث صحيح، فإنه جاء مفرقًا في أحاديث»، ثم أورد له عشرة شواهد، يَصح لَها.

(٢) في (ط، ط٣): [يـحيى].

(٣) زيادة من (د).

(٤) هكذا في (خ)، والظاهر أنه خطأ، والصواب: [الدورقي]، فلا أعلم في شيوخ الطبري من اسْمُه: يعقوب بن إبراهيم الجوزجاني، أما الدورقي فقد روى عنه الطبري في بعض مواضع من تفسيره، وانظر: «رجل تفسير الطبري جرحًا وتعديلاً من تحقيق جامع البيان» لأحمد شاكر ومحمود شاكر، لمحمد صبحي حسن حلاق (ص٦٠١) (٢٨٩٧).

[٥] أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١١٦١) من طريق المصنف به، وأخرجه الفريابي في القدر (٢١٤) من طريق زكريا بن منظور، عن أبي حازم، عن نافع، عن ابن عمر موقوفًا عليه، وهذه مُخالفة حيث زاد نافعًا.

قلت: ابن أبي حازم اسمه: عبد العزيز، وهو صدوق، وأبوه أبو حازم اسمه: سلمة بن دينار، ثقة إلاَّ أنه لَم يسمع من ابن عمر، كما في جامع التحصيل (ص١٨٧).

واختُلِفَ فيه على أبي حازم اختلاف آخر، فروي عنه عن أبيه، عن ابن عمر مرفوعًا: أخرجه أبو داود (٤٦٩١)، ومن طريقه الحاكم في المستدرك (١٥٩/١)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٣/١٠)، وفي الاعتقاد (ص٢٣٦)، وفي القضاء والقدر (٤٠٧) عن موسى بن إسْماعيل، عن أبي حازم به.

وروي أيضًا من طريق زكريا بن منظور مرفوعًا: أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٣٣٨)، والطبراني في الأوسط (٢٤٩٤)، وابن حبان في المجروحين (٣١٤/٤)، واللالكائي (١١٥٠)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١٥١/١)، وابن عدي في الكامل (٢١٢/٣)، وعبد الله بن أحمد بن محمد بن قُدامة في جزء العاشر من المنتخب (ق ٧١)، والفريابي في القدر (٢١٦).

=

وقل أبو داود في مسائله لأحمد (١١١): «سَمِعْتُ أَحْمَدَ ذكر حديث زكريا بن منظور... فأنكره من حديث أبي حازم عن نافع؛ لأنه يروى عن أبي حازم عن ابن عمر، ويُروى عن نافع من غير حديث أبي حازم».

قلت: زكريا، قل فيه ابن معين: ليس بشيء، وقل ابن حبان: يروي زكريا عن أبي حازم ما لا أصل له. وقل أبو زرعة: واهي الحديث مُنكر الحديث، وقل البخاري: مُنكر الحديث، وفي موضع آخر: ليس بذاك، وتركه الدارقطني.

وقد رُوي عن نافع من أوجه أخرى، وهي:

الوجه الأول: من طريق الحكم بن سعيد الأموي، عن الجعيد بن عبد الرحمن، عن نافع، عن ابن عمر.

أخرجه ابن عدي في الكامل (١٤٢/٢)، وقال: سَمعتُ ابن حَمَّاد يقول: الحكم بن سعيد المديني، عن الجعيد بن عبد الرحمن منكر الحديث، وعدَّ الذهبي في الميزان (٣٣٥/٢) هذا الحديث من مناكير الحكم.

وأخرجه أيضًا العقيلي في الضعفاء (٢٦٠/١) من طريق الحكم به، ثم قال: «وهذا المتن له طريق بغير هذا الإسناد عن جماعة متقاربة في الضعف».

وأخرجه أيضًا الفريابي في القدر (٢١٨)، والبخاري في التاريخ الكبير (٣٤١/٢/١).

والوجه الثاني: أخرجه اللالكائي (١١٦٠) من طريق يَحيى بن أيوب، عن إسحاق بن رافع، عن نافع، عن ابن عمر قال: «مَجوس هذه الأمة القدرية». كذا موقوفًا.

قلت: إسحاق، ترجمه ابن أبي حاتِم في الجرح والتعديل (١-١-٢١٩)، فقال: «سَمعتُ أبي يقول: ..... ليس بقوي، لين، وهو أحب إليَّ من أخيه إسْمَاعيل، وأصلح». ونقل ابن أبي حاتم أنه روى عنه ثلاثة من الأثبات: ابن جُريج، والليث، وسعيد بن أبي أيوب، وذكره ابن حبان في الثقات، ويُضاف إلى الثلاثة: يَحيى بن أيوب، وهو ثقة، روى له الجماعة، فمن كان هذا حاله فضعفه قريب، وقد يتقوى بالوجه الثالث.

أخرجه البيهقي في القضاء والقدر (٤١٠) من طريق سفيان عن عمر بن محمد عن نافع، عن ابن عمر قال: «لكلِّ أمة مَجوس وإن مَجوس هذه الأمة: القدرية»، وقال: هذا إسناد صحيح إلاَّ أنه موقوف.

قلت: رواه عن سفيان: عبد الله بن الوليد بن ميمون القرشي أبو مُحمد العدني، قال أحمد: حديثه حديث صحيح، وكان ربما أخطأ في الأسْمَاء، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال أبو حاتِم: يكتب حديثه ولا يُحتج به، وقال ابن حبان: مستقيم الْحديث، وهذه الصيغة من ابن حبان صيغة توثيق عالية، وقال البخاري: مقارب، والدارقطني: ثقة مأمون، ونقل الساجي أن ابن معين ضعَّفه.

ولَخَّص الحافظ هذه الأقوال في التقريب بقوله: صدوق ربَّما أخطأ، والذي يظهر من الأقوال السابقة أنه صدوق حسن الحديث.

والراوي عنه: علي بن الحسن بن أبي عيسى الهلالي الدَّرابجردِيُّ -وفي نسخة القضاء والقدر: ط. مكتبة ابن عباس تصحفت الحسن إلى الحسين-، وهو ثقة.

والراوي عنه: سفيان بن مُحمد، وقد يكون هو: أبو نصر الشُرَيْحي الهروي، ترجمه ابن ماكولا في (١٢١/٥)، ومن تَحته لَم أجد لَهُما ترجمة.

وسفيان هو الثوري، وعمر بن مُحمد هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، ثقة روى له الجماعة إلاَّ الترمذي.

قلت: فيتحصل مِمَّا سبق أن الحديث روي من ثلاث طرق عن ابن عمر موقوفًا، فيها بعض الضعف، ومن ثَمَّ يشد بعضها بعضًا، ويترجح أن الحديث موقوف على ابن عمر، وهو حسن لغيره، فإذا كان موقوفًا فبقي أن نَحكم هل هو مرفوع حكمًا أم لا؟

ويقوي ثبوته عن ابن عمر، حديث مسلم والذي فيه اشتداد ابن عمر على القدرية وقوله ليحيى بن يعمر وحُميد بن عبد الرحمن: «أخبروهم أني منهم بريء وأنَّهم مني برآء... ».

والوجه الرابع عن نافع: أخرجه ابن بشران في أماليه (٣٤٧) من طريق عبيد الله بن ثابت الجريري، عن محمد بن عبد الملك بن زنْجَويه، عن الحجاج بن المنهال، عن المعتمر، عن الحجاج بن فرافضة، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا، وابن فُرافِضة صدوق عابد يَهم، كما في التقريب.

والوجه الْخَامس: أخرجه الفريابي في القدر (٤٠٦) من طريق معتمر بن سليمان قال: سَمعتُ أبي يحدث عن رجل عن نافع قال: جاء رجلٌ إلى ابن عمر فسأله عن القدرية قال: سَمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**هُم مَجوسُ هذه الأمة**»، وهذا فيه رجل مبهم.

والوجه السادس: أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٣٤١) من طريق أبي حسين عن نافع.

قال الألباني: «إسناده ضعيف جدًّا، أبو الحسين لَم أعرفه، وإسْماعيل بن داود -أحد رواته- هو ابن مخراق، قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث جدًّا».

وقد روي من أوجه أخرى عن ابن عمر؛ منها:

عن أنس بن عياض، عن عمر بن عبد الله مولى غفرة عن ابن عمر، أخرجه ابن أبي عاصم (٣٣٩)، وأحمد (٨٦/٢)، وعمر مولى غفرة من صغار التابعين، وهو ضعيف كثير الإرسال، وقد اخْتُلِفَ عليه، فرواه سفيان عنه عن رجل عن حُذيفة مرفوعًا، وزاد فيه: «هم شيعة الدجال»، أخرجه أحْمَد (٤٠٦/٥، ٤٠٧)، والبيهقي في القضاء والقدر (٤١٣)، وابن أبي مريم في مما أسند سفيان (٨٣)، وأبو داود (٤٦٩٢)، وابن أبي عاصم (٣٢٩). وقال البيهقي: «أخرجه سفيان الثوري هكذا في الجامع».

وسفيان أثبت من أنس، فروايته هي المحفوظة، واضطرب فيه أنس كما سيأتي، وجاءت تسمية الرجل المبهم في مسند البزار (٣٣٨/٧)، وقال: «لا نعلم أحدًا وصله وَسَمَّى الرجل الذي بين عمر بن عبد الله مولى غفرة، وبين حُذيفة إلا أبو معشر». اهـ وقد سَمَّاه: عطاء بن يسار، وأبو معشر ضعيف.

ورواه أحْمَد (١٢٥/٢) من طريق عبد الرحمن بن صالح بن محمد عنه عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا، وهذا وجهٌ سابع عن نافع.

ورواه ابن السماك في الثاني من أماليه (٣٦)، وابن الْجَوزي في العلل المتناهية (١٥٣/١) من طريق سيف -ابن أخت سفيان الثوري- عن سفيان، عن عمر مولى غفرة به، وسيف كذَّاب.

وللحديث شواهد لا تَخلو من ضعف، بل أغلبها ذو ضعف شديد.

الشاهد الأول عن أنس: أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٢٠٥)، عن هارون بن موسى، عن أبي ضمرة أنس بن عياض، عن حُميد، عن أنس مرفوعًا بلفظ: «القدرية والْمُرجئة مَجوس هذه الأمة... ». وروي بالإسناد نفسه قبله في (٤٢٠٤) حديث: «صنفان من أمتي لا يردان علي الحوض، ولا يدخلان الْجَنَّة: القدرية، والمرجئة». ثم قال: لَم يرو هذين الحديثين عن حميد الطويل إلا أنس بن عياض تفرد بهما: هارون بن موسى الفروي.

وأنس لا بأس به، إلاَّ أنه كان فيه غفلة، فلا يؤمن تفرده عن حُميد بمثل هذا، وقد اضطرب فيه كما سبق.

وله طريق ثانية عن أنس: أخرجه العقيلي في الضعفاء (١٢٠١) من طريق عبد الوارث بن أبي غالب العنبري، عن ثابت البناني، عن أنس مرفوعًا بنحوه، دون ذكر المرجئة.

قال العقيلي: عبد الوارث عن ثابت، حديث غير محفوظ ولا يُعرف إلا به، ثم قال: الرواية في هذا الباب فيها لين، وذكر أنه كان يُصاحب عمرو بن عبيد.

ولـه طريق ثالثة: أخرجه أبو يعلى كما في المطالب العالية (٥١٣٧/٧) (٣٢٥٤)، والبوصيري في إتْحَاف الخيرة المهرة (١٧٦/١) (٢٠٩) (باب: إثبات القدر)، وبحشل في تاريخ واسط (١٠٦)، والخطيب في تلخيص المتشابه (٥٠٥)، والمديني في اللطائف من علوم المعارف (١٩٥)، وفيه اختلاف، فرواة بقية بن الوليد، عن يَحْيَى بن عطية، عن منصور بن زاذان، عن أنس مرفوعًا: «مَجوس هذه الأمة، وإن صاموا وَصلُّوا -يعني القدرية-». وبقية مدلس، وبالفعل أسقط راو، فقال في تلخيص المتشابه: حدثني يزيد بن سيَّار حدثني منصور بن زاذان حدثني أنس.. أخرجه أبو نُعيم في الحلية (٥٩/٣) في ترجمة منصور، عن بقية، عن سلام بن عطية، عن يزيد بن سنان الأموي قال: حدثني منصور... به.

والشاهد الثاني عن أبي هريرة، وروي عنه من طرق:

أخرجه الفريابي في القدر (٢٣٣)، وابن أبي عاصم في السنة (٣٤٢)، وابن بطة في الإبانة (٨٩٦)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢٠٢/١)، والآجري (ص١٩١)، وابن عدي في الكامل (١٣٧/٢) من طريق جعفر بن الحارث، عن يزيد بن ميسرة، عن عطاء الخراساني، عن مكحول، عن أبي هريرة مرفوعًا، قال ابن الجوزي: «هذا لا يصح عن رسول الله ﷺ، قال يَحْيَى: جعفر بن الحارث ليس بشيء».

قلت: وعطاء صدوق كثير الخطأ، ومَكحول لَم يسمع من أبي هريرة، ورواه الطبراني في مسند الشاميين (٣٣٠/٤) بإسقاط عطاء.

وروي بقلب الإسناد: أخرجه ابن بشران في أماليه (٤٣٢)، والطبراني في مسند الشاميين (٣٢٢/١) (٣٨٧/٤) من طريق عبد الرحمن بن يزيد، عن مكحول، عن عطاء، عن أبي هريرة.

وأخرجه الفريابي (٢٣١)، وعنه الآجري (ص١٩١)، عن عبد الأعلى بن حَمَّاد، عن مُعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن مكحول، عن أبي هريرة، وهذا إسناد رجاله ثقات، وهو المحفوظ عن مكحول.

وقال أبو زرعة العراقي في تحفة التحصيل (ص٣١٥) في ترجمة مكحول: «في مسند الشاميين للطبراني التصريح بسماعه من تسعة من الصحابة، لكن الشأن في صحة الإسناد إليهم.... -وذكر منهم أبا هريرة-». اهـ

قلت: الطريق التي فيها التصريح بالسماع من أبي هريرة أخرجها الطبراني في مسند الشاميين (٣٣٦/٤) عن طالوت بن عباد، ثنا بشير بن سعيد البصري، عن مكحول قال: سمعتُ أبا هريرة.... وبشير بن سعيد لَم أقف له على ترجمة، وطالوت ترجمه الحافظ في اللسان (٢٠٨/٤)، وقال: «صاحب تلك النسخة العالية، شيخ معمر، ليس به بأس، قال أبو حاتِم: صدوق... »، ثم قال: «إلى الساعة أفتش فما وقفتُ بأحد ضعَّفه».

وأخرجه أبو الفضل الزهري في حديثه (٦٦٨) من طريق غسَّان بن ناقد ، عن أبي الأشهب النخعي، عن الأعمش، عن أبي صالِح، عن أبي هريرة مرفوعًا، وذكره ابن أبي حاتِم في الجرح والتعديل (٢-٣-٥٢) (٥٢/٧) في ترجمة غسان، ونقل عن أبيه قال: شيخ مَجهول، وقال: هذا حديثٌ باطل، وجاء في حديث خيثمة بن سليمان (٢) زبان بن قائد بدلاً من غسَّان.

وأخرجه ابن بشران في أماليه (٤٩٨)، وأبو الحسن القزويني في جزء فيه مجالس من أماليه (٤٩)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢٠٣/١) من طريق رجاء بن الحارث، عن مُجاهد، عن أبي هريرة، وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح، وفيه مجاهيل، قال أبو عبد الرحمن النسائي: هذا الحديث باطل كذب».

والشاهد الثالث عن سهل بن سعد: أخرجه اللالكائي (١١٥٢)، وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (١٥٩)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢٢٥)، وابن عدي (٥٤/٢)، والطبراني في الأوسط (٩٢٢٣)، وأبو عمرو السمرقندي في الفوائد المنتقة العوالي (٥٢) من طريق يَحْيَى بن سابق المديني، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد مرفوعًا بنحوه.

=

عن ابن عمر قال: «القدرية مجوس هذه الأمة، فإن مَرِضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم».

=

وقال ابن الجوزي: «يحيى بن سابق ليس بشيء، قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، لا يَجوز الاحتجاج به بحال». اهـ

وتابع سابقًا: بَحر بن كُنيز، ذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٢٠٢/١)، وقال: «هذا حديث موضوع... وهو عمل بَحر بن كنيز». اهـ

والشاهد الرابع عن جابر بن عبد الله: أخرجه ابن أبي عاصم (٣٢٨)، والفريابي (٢١٧)، والطبراني في الصغير (٢٢١)، والأوسط (٤٤٥٥)، والآجري (ص١٩٠)، والبيهقي في القضاء والقدر (٤١٥)، وابن ماجة (٩٢)، من طريق محمد بن مصفًّى، عن بقية بن الوليد، عن الأوزاعي، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعًا.

وهذا إسنادٌ ضعيف، مسلسل بالمدلسين، فابن مصفى يدلس تدليس التسوية، كما صَرَّح بهذا أبو زرعة الدمشقي، وقد ذكره الحافظ في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين، وكذلك بقية يُدلس تدليس التسوية، وابن جريج فاحش التدليس، وأمَّا الزبير فالظاهر أنه وإن كان مُدلسًا فإنه في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين التي رسَمها الحافظ، فيُلحق بأمثال هشام بن عروة، ويَحْيى بن أبي كثير، على ما بَيَّنته في بَحث بعنوان: «الذب عن مرويات أبي الزبير عن جابر في صحيح مسلم».

وله طريق أخرى عن جابر أخرجها أبو سعيد النقاش في ثلاثة مجالس من أماليه (ق ٣٣)، من طريق إسْمَاعيل بن أبي أويس، عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد، عن حرام بن عثمان، عن محمد، وعبد الرحمن ابني جابر عن أبيهما مرفوعًا.

قلت: إبراهيم صدوق، وإسْمَاعيل فيه ضعف يسير، وحرام ذكره الذهبي في الميزان (٤٦٨/١)، وقال: «عن ابني جابر.... قال مالك ويَحْيَى: ليس بثقة، وقال أحمد: ترك الناس حديثه، وقال الشافعي وغيره: الرواية عن حرام حرام». اهـ

وعليه؛ فإن هذا إسناد ضعيف جدًّا، والحاصل أن هذه الشواهد حالها لا يرتقي للتقوية، كما يظهر للمدقق.

والحديث حسَّنه الحافظ في أجوبته على أحاديث المصابيح (ص٢٣) فقال بعد أن أشار إلى طريق عبد العزيز بن أبي حازم: «ورجاله من رجال الصحيح، لكن في سماع أبي حازم هذا... عن ابن عمر نظر، وجزم الْمُنْذِري بأنه لَم يسمع منه، وقال أبو الْحَسن بن القطان: قد أدركه وكان معه بالمدينة، فهو متصل على رأي مسلم... وهذا الإسناد أقوى من الأول وهو على شرط الْحَسن، ولعل مستند من أطلق عليه الوضع تسميتهم المجوس وهم مسلمون، وجوابه: أن المراد أنهم كَالْمَجُوس في إثبات فاعلين، لا في جميع معتقد الْمَجُوس، ومن ثَمَّ ساغت إضافتهم إلى هذه الأمة». اهـ

قلت: فمستند الحافظ في تَحسين الْحَديث هو قول أبي الحسن القطان من إدراك أبي حازم لابن عمر، ولكن هذا مستند واهي؛ لأن من نفى سماعه من ابن عمر معه زيادة علم، فلا ينبغي إهدار قوله.

والحديث حسَّنه أيضًا العلامة الألباني -رحمه الله- في تَخريجه على السنة، وفي المشكاة (١٠٦، ١٠٧)، والروض النضير (١٩٧)، وصحيح الجامع (٤٤٤٢).

والذي يظهر من التحقيق السابق أن الحديث أحسن أحواله أن يكون موقوفًا على ابن عمر -رضي الله عنهما- والله تعالى أعلى وأعلم.

[..................][1]

وأمَّا الحقُّ من اختلافهم في أفضل أصحاب رسول الله ﷺ [مِمَّا جاء به][2] عنه ﷺ [الخبر][3]، وتتابع على القول به السلف وذلك ما:

[٦] حدثني به موسى بن[5] سهل [الرملي][6]، وأحمد بن منصور بن [سيار][7] الرمادي، قالا: حدثنا عبد الله بن صالح، حدثني نافع بن يزيد، عن [زُهْرَة][8] بن مَعبد،

(١) زاد في (ط) هذا العنوان: [القول في صحابة رسول الله ﷺ].

(٢) كذا في (د)، وهو الصواب، أمَّا (خ): [فما جاء به عنه]، و(ط، ط٣): [فما جاء عنه]، مع حذف [به]، ثم [الخبر].

(٣) زيادة من (د)، وسقطت من (خ، ط، ط٣).

[٦] باطل أو موضوع: أخرجه ابن حبان في المجروحين (٤١/٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٦٢/٣)، وفي الموضح (٣١٢/٢)، وابن بابويه في الأربعين حديثًا (٤١)، وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة (١٥٦)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٢٣٣٤)، وأبو نُعيم في فضائل الخلفاء الراشدين (١٠٣، ٢٢٧)، والآجري في الشريعة (٤١٧/٢)، من طريق أبي صالح به، وفي رواية الموضح قُرِنَ أبو صالح بسعيد بن أبي مريم.

قال الذهبي في الميزان (١٢٢/٤): «وقد قامت القيامة على عبد الله بن صالح بهذا الخبر.... -وذكره-....، قال سعيد بن عمرو عن أبي زرعة: بُلي أبو صالح بخالد بن نجيح في حديث زهرة بن معبد، عن سعيد وليس له أصل.

قلت -القائل الذهبي-: قد رواه أبو العباس محمد بن أحمد الأثرم -صدوق-، حدثنا علي بن داود القنطري -ثقة-، حدثنا سعيد بن أبي مريم، وعبد الله بن صالح، عن نافع فذكره . . . وقال أَحْمَد بن مُحَمد التستري: سألتُ أبا زرعة عن حديث زهرة في الفضائل؟ فقال: باطل، وضعه خالد المصري ودلَّسه في كتاب أبي صالِح، **فقلت:** فمن رواه عن سعيد بن أبي مريم؟ قال: هذا كذاب، قد كان محمد بن الحارث العسكري حدثني به عن أبي صالِح، وسعيد.

قلت -القائل الذهبي-: قد رواه ثقة عن الشيخين، فلعله مما أدخل على نافع، مع أن نافع بن يزيد صدوق يقظ، فالله أعلم».

قال النسائي: «حدَّث أبو صالِح بـحديث: إن الله اختار أصحابي، وهو موضوع». اهـ

قلت: وسئل عنه أحمد -كما في المنتخب من العلل للخلال (١٠٥)- فقال: «ذاك عندي موضوع»، وكذا حكم عليه بالوضع أبو حاتم، وأبو زرعة، كما في السير (٤١٤/١٠)، (١/٤٤/٢) (١٠٢٧).

(٥) في (خ) هنا كلمة زائلة غير واضحة، وقد قرأها بدر معتوق هكذا: «زهير»، وليس لوجودها مقتضى.

(٦) في (د): [الموصلي].

(٧) في (خ): [يسار]، وهو خطأ.

(٨) قال بدر معتوق: «في الأصل: زهير، وهو خطأ....».

=

عن سعيد بن المسيّب، عن جَابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: **«إنَّ الله جل وعلا اختارَ أصحابي على جميع العالمين سوى النبيين والمرسلين، واختار من أصحابي [أربعة][١]: أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعليًّا -رضوان الله عليهم- [فجعلهم][٢] خير أصحابي، وفي أصحابي كُلِّهم خير، واختار أمتي[٣] على سائر الأمم، واختار من أمتي أربعة قرون من بعد أصحابي، القرن الأول، والثاني، والثالث تترى، والقرن الرابع فردًا»**.

وكذلك نقول: فأفضل أصحابه ﷺ: الصديق أبو بكر -رضي الله عنه-، ثم الفاروق بعده -عمر [بن الخطاب][٤]، ثم ذو النورين عثمان بن عفان، ثم أمير المؤمنين وإمام المتقين علي بن أبي طالب -رضوان الله عليهم أجمعين-.

وأمّا أولَى الأقوال بالصواب عندنا فيما اختلفوا[٥]: مَنْ أَوْلَى [الأصحاب][٦] بالإمامة؟ [فقالوا][٧] من قال بِمَا:

[٧] حدثني به محمد بن [عمارة . . . .

=

قلت: بل هو في الأصل -أي: في (خ)- على الصواب: [زهرة]، ولعلَّه التبست عليه هذه اللفظة باللفظة الزائدة التي أثبتها قبل.

(١) سقطت من (ط، ط٣).

(٢) سقطت من (ط٢).

(٣) قال بدر معتوق: «في الأصل: [واختارني]، والتصويب من المطبوعة».

قلت: بل هي في الأصل -أي: في (خ)- على الصواب: [واختار أمتي].

(٤) سقطت من (خ، ط، ط٣).

(٥) زاد في (ط٢): [فيه].

(٦) في (ط، ط٣): [الصحابة].

(٧) كذا في (خ)، وفي (ط، ط٣): [فبقول]، وفي (د، ط٢): [فنقول].

[٧] حسن: أخرجه أحمد في مسنده (٢٢١/٥)، وفي فضائل الصحابة (٥٩٦/١) (٧٨٩)، والترمذي (٢٢٢٦)، وأبو داود (٤٦٤٦)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٢٩/١)، والسنة (١١٨٥)، والنسائي في الكبرى (٤٧/٥)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١٤٠٢) إلى (١٤٠٦)، وفي زيادات فضائل الصحابة (٧٩٠)، وفي فضائل عثمان (٨٨)، والبغوي في حديث ابن الْجَعد (٣٣٢٣)، وابن حبان (٣٥/١٥، ٣٩٢)، والْحَاكم (١٥٦/٣)، والروياني (٤٣٩/١)، والطيالسي (١١٠٧)، والبيهقي في الْمَدخل (١١٦/١)، وفي الاعتقاد (ص٣٣٣)، وفي دلائل النبوة (٣٤١/٦)، ونعيم بن حمَّاد في الفتن (٢٤٩)، والطبراني في الكبير (٨٩/١، ٨٣/٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦٧/٤)، (٢٥١/٣٩)، والرافعي في

=

الأسدي][1]، ثنا عبيد الله بن موسى، ثنا حشرج بن نُباتة، حدثني سعيد بن جُمْهَان، عن سفينة مولَى رسول الله ﷺ: **«الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم من بعد ذلك ملك»**.

قال لي سفينة: أمسك خلافة أبي بكر[2]، وخلافة عمر[3]، ....

=

التدوين (٤٧٤/٢)، والبزار في مسنده «البحر الزخار» (٢٨٠/٩)، والآجري في الشريعة (١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١)، وإسحاق بن راهويه (١٩٤٤)، والبغوي في معالِم التنزيل (٢١٦/٤)، وفي شرح السنة (٧٤/١٤)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٨٤/٢)، والطحاوي في مُشكل الآثار (٣١٣/٤)، والخلال في السنة (٤٢٧/٣) (٦٤٧)، وأبو نُعيم في فضائل الخلفاء (١٨٢، ٢١٧)، وفي تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة (١٨٣)، وأبو يعلى الموصلي في المفاريد (١٠٠، ١٠١)، وأبو علي الصواف في فوائده (٥٥)، وخيثمة بن سليمان في حديثه (٦١)، واللالكائي (٢٦٥٤، ٢٦٥٥، ٢٦٥٦)، والمزي في تَهذيب الكمال في ترجمة سعيد بن جُمْهَان (١٤٦/٣- الرسالة). كلهم من طريق سعيد به.

ورواه عن سعيد جماعة، وهم: حشرج بن نباتة، حَمَّاد بن سلمة، العوام بن حوشب، عبد الوارث بن سعيد.

قال أبو عيسى: «وهذا حديث حسن، قد رواه غير واحد عن سعيد بن جُمْهان، ولا نعرفه إلاَّ من حديث سعيد بن جمهان».

قلت: سعيد بن جمهان وثقه ابن معين، وأبو داود، وأحْمَد، وقال البخاري: في حديثه عجائب، وقال أبو حاتِم: يكتب حديثه ولا يُحتج به، وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال عبد الله بن أحمد في السنة (١٣٤٧): «سَمعتُ أبي يقول: أمَّا التفضيل فأقول: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، قول ابن عمر: كنا نعد ورسول الله ﷺ حي، فنقول: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي في الخلفاء». ثم قال في (١٣٤٨): «سَمعتُ أبي يقول: والخلافة على ما روى سفينة عن النبي ﷺ: **«الخلافة في أمتي ثلاثون سنة»**، ونستعمل الخبرين جميعًا، ما قال سفينة، وما قال ابن عمر، ولا نعيب من ربَّع بعلي لقرابته وصهره وإسلامه القديم وعدله، وأن أصحاب رسول الله ﷺ الذين كانوا معه سَموه أمير المؤمنين، وأقام الحدود، ورجم وحج بالناس، ودعي أمير المؤمنين.... ». اهـ.

وقال الخلال في السنة (٤٢٤/٢): «حدثني يَحْيَى بن مُحمد بن صاعد، ثنا يعقوب الدورقي قال: سألتُ أبا عبد الله عن قوله: أبو بكر، وعمر، وعثمان، قال: هذا في التفضيل، وعلي الرابع في الخلافة، ونقول بقول سفينة: الخلافة في أمتي ثلاثون سنة». قلت: إسناده صحيح.

قلت: جاء في رواية الترمذي زيادة شاذة وهي: «قال سعيد: فقلت له -أي: سفينة-: إن بَني أمية يزعمون أن الخلافة فيهم، قال: كذبوا بنو الزرقاء، بل هم ملوك من شر الملوك».

وانظر في إثبات شذوذها، بَحث متين لشيخنا العلامة الْمُحَدِّث ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله ونصره- في كتابه: «مطاعن سيد قطب في أصحاب رسول الله ﷺ» (ص٢١ حاشية ٢)، وقد نقلته أيضًا في كتابي: «دفع بغي الجائر الصائل» (ص١٠٠، ١٠١).

(١) في (خ): [عمار الأسد]، وفي (د، ط٢): [عمر الأسدي]، والتصويب من (ط)، وتهذيب الآثار للمصنف، ولَم أقف له على ترجمة إلا أن المزي ذكره في شيوخ مالك بن إسماعيل بن درهم.

(٢) زاد في (ط، ط٢، ط٣): [سنتان].

(٣) زاد في (ط، ط٢، ط٣): [عشر].

وخلافة عثمان[١]، وخلافة علي[٢]، قال: [فنظرتُ][٣] فوجدتها [ثلاثين][٤] سنة.

* * *

[..............][٥]

وأمَّا القول في الإيمان: هل هو قولٌ وعمل؟ وهل يزيد وينقص أم لا زيادة [فيه][٦] ولا نقصان؟

فإن الصواب فيه قول من قال هو: قولٌ وعمل يزيد وينقص، وبه جاء الخبر عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ وعليه مضى أهل الدين والفضل.

[٨] حدثنا محمد بن علي بن الحسن بن شقيق قال: سألنا أبا عبد الله أحمد بن

---

(١) زاد في (ط، ط٢، ط٣): [اثنتى عشرة].

(٢) زاد في (ط، ط٢، ط٣): [ست]، وهذه الزيادات الأربع السابقة لم تثبت في أي من المخطوطتين، وهي ثابتة في رواية أبي داود لكن بنصب الأعداد.

(٣) سقطت من (ط٢).

(٤) في (خ، ط): [ثلاثون]، وهو خطأ ظاهر.

(٥) زاد في (ط) هذا العنوان: [القول في زيادة الإيمان ونقصانه].

(٦) سقطت من (ط٢).

[٨] أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٦٠/٦)، وفي الإِيْمَان (١٤)، ومن طريقه البيهقي في الشعب (٧٧/١)، والآجري في الشريعة (ص١١٢)، وأبو أحمد الحاكم في شعار أصحاب الحديث (٧)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٦٢٤، ٦٨٠)، والْخَلال في السنة (٤٧/٤) (١١٤١)، (٤٨/٥) (١٥٨٢)، وابن سعد في الطبقات (٣٨١/٤)، والْجَورقاني في الأباطيل (٢٥)، وأبو نُعيم في معرفة الصحابة (٢٠٨٨/٤)، واللالكائي (١٧٢٠، ١٧٢١)، وابن بطة في الإبانة (٦٥٧) من طريق حَمَّاد بن سلمة، وكذا أخرجه أبو أحمد الْحَاكم في شعار أصحاب الْحَديث (٨) من طريق شيخ ابن جرير به.

وقد اختُلِفَ فيه على حَمَّاد بن سلمة، فرواه عنه على الوجه السابق: الحسن بن موسى، وعفان بن مسلم، وعبد الأعلى النرسي، وأبو نصر التمار.

وخالفهم: يزيد بن هارون، ومُحمد بن الفضل، وأبو سلمة موسى بن إسْمَاعيل، فروياه عن أبي جعفر عن جده بدون ذكر أبيه.

قلت: أبو جعفر الخطمي، هو عمير بن يزيد بن عمير بن حبيب، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٧٩/٦)، ونقل عن ابن معين أنه قال فيه: ثقة، وكذا ذكره الدوري في تاريخ ابن معين (٢٣٦/١).

=

وقال الحافظ في التقريب: صدوق، وقد وثقه الطبراني، وابن نُمير، وابن خلفون، والعجلي كما في التهذيب، وأمّا جده عمير بن حبيب بن خماشة ففي الإصابة (٧١٤/٤): «قال البخاري: بايع تحت الشجرة»، وقد ذكر البخاري هذا القول في تاريخه الكبير (٥٣٦/٦)، وقال ابن حبان في الثقات (٢٩٩/٣): «من أصحاب الشجرة عداده في أهل المدينة»، ومرَّض ابن عبد البر في الاستيعاب (١٢١٣/٣) القول بأنه ممن بايع تَحت الشجرة، وجزم به غير البخاري، وابن حبان: الخطيب في تالي تلخيص المتشابه (٢٢٨/١)، وأبو حاتم في الجرح والتعديل (٣٧٥/٦) حيث قال: «وله صحبة بايع تَحت الشجرة، مديني»، وأبو الفضل المقدسي في إيضاح الإشكال (٢٩).

قلت: وهذا الاضطراب الظاهر أنه من حَماد بن سلمة نفسه، وإن كانت رواية الجماعة عنه -بذكر أبيه- هي الأقرب للصواب، ولَم أقف على توثيق لأبيه، إلاَّ قول ابن مهدي -الذي نقله الحافظ في ترجمة عمير من التهذيب-: «كان أبو جعفر وأبوه وجده قومًا يتوارثون الصدق بعضهم عن بعض».

وقد صحَّح هذا الأثر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-، فقال كما في الفتاوى (٢٢٤/٧): «وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان منه -أي: من الإيمان- عن الصحابة ولم يُعرف فيه مُخالف من الصحابة، فروى الناس من وجوه كثيرة مشهورة عن حَمّاد بن سلمة... وذكره.... ». اهـ

وقال ابن القيم -رحمه الله-: «أقدم من روى عنه زيادة الإيْمَان ونقصانه من الصحابة: عمير بن حبيب الخطمي». اهـ

وروي عن أبي هريرة أنه قال: «الإيْمَان يزيد وينقص»، أخرجه الخلال في السنة (١١١٨)، (٣٨/٤)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٦٢٢)، واللالكائي (١٧١١)، وأبو أحمد الحاكم في شعار أصحاب الحديث (١٠)، والآجري (ص١١١)، والبيهقي في الشعب (٢٩/١) من طريق إسْمَاعيل بن عَيَّاش، عن صفوان بن عمرو السكسكي، عن عبد الله بن ربيعة الحضرمي، عن أبي هريرة، وهذا إسناد ضعيف لجهالة حال ابن ربيعة.

وأخرجه ابن ماجة (٧٤)، وأبو أحمد الحاكم (٩)، والآجري، والبيهقي، عن أبي هريرة مقرونًا بابن عباس، إلاَّ الحاكم فلم يذكر أبا هريرة، وإسناده ضعيف جدًّا، فيه عبد الوهاب بن مُجاهد بن جبر، وهو متروك.

وجاء أيضًا عن أبي الدرداء: أخرجه ابن ماجة (٧٥)، وعبد الله بن أحمد (٦٢٣)، والخلال (١١١٩)، والبيهقي (٢٩/١)، وأبو أحمد الحاكم (١١)، واللالكائي (١٧٠٩) من طريق إسْمَاعيل بن عيَّاش، عن حريز بن عثمان، عن الحارث بن محمد، عن أبي الدرداء، والحارث وثَّقه أحمد لكن روايته عن أبي الدرداء مرسلة.

وأخرجه اللالكائي (١٧١٠) من طريق حريز قال: سَمعتُ أشياخنا -أو بعض أشياخنا- أن أبا الدرداء قال: «إن من فقه العبد أن يتعاهد إيْمَانه، وما نقص منه، ومن فقه العبد أن يعلم أمزداد هو أم منتقص... ». وشيخ حريز كلهم ثقات، كما قال أبو داود.

وثبت عن مُعاذ بن جبل أنه قال للأسود بن هلال: «اجلس بنا نؤمن ساعة»، أخرجه عبد الله بن أحمد (٧٩٦)، وأبو عبيد في الإيمان (٢٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٦٤/٦)، واللالكائي (١٧٠٧)، وعلَّقه البخاري بصيغة الجزم في كتاب الإيمان من صحيحه.

وثبت عن ابن عمر أنه قال: «اللهم لا تنزع مني الإيمان كما أعطيتنيه». أخرجه ابن أبي شيبة في الإيمان (١٥) بإسناد صحيح.

وأخرج عبد الله بن أحمد (٦٩٤)، واللالكائي (١٧١٦) من طريق سويد بن سعيد، عن عبد الله بن يزيد المقرئ، عن ابن لهيعة، عن بكر بن عمرو، عن عقبة بن عامر الجهني، قال: «إن الرجل ليتفضل بالإيمان كما يتفضل ثوب المرأة»، وهذا إسنادٌ حسن.

حنبل -رحمه الله- عن الإيمان في معنى الزيادة والنقصان، فقال: حدثنا الحسن بن موسى الأشيب، حدثنا حماد بن سلمة، عن أبي جعفر الخطمي، عن أبيه، عن جده عمير بن حبيب قال: الإيمان يزيد وينقص، فقيل: وما زيادته وما نقصانه؟ فقال: إذا ذكرنا الله فحمدناه وسبحناه فذلك زيادته، وإذا غفلنا [وضيَّعنا][1] ونسينا فذلك نقصانه.

[٩] حدثنا علي بن سهل الرملي، حدثنا الوليد بن مسلم قال: سمعتُ الأوزاعي ومالك بن أنس، وسعيد بن عبد العزيز -رحمهم الله- ينكرون قول من يقول: إن الإيمان إقرار بلا عمل، ويقولون: لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلاَّ بإيمان.

=

وأخرج إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي في أمالي أبي إسحاق (٤٠)، ومن طريقه اللالكائي (١٧١٥)، وابن بطة في الإبانة (٥٩٣)، وابن عدي في الكامل (١٣١٩) من طريق وكيع، عن حماد بن نُجيح، عن أبي عمران الجوني، عن جُندب البجلي قال: «كنا مع النبي ﷺ ونحنُ فتيان حزاورة -يعني: أشداء- فتعلمنا الإيمان قبل أن نتعلم القرآن، ثم تعلمنا القرآن بعد؛ فازددنا إيمانًا».

قلت: حماد بن نجيح ذكره الذهبي في الميزان (١٣٣/٣)، وقال: «وثقه أحمد وابن معين، وذكره ابن عدي في الكامل وصلحه وقوَّاه».

وأبو عمران هو عبد الملك بن حبيب الأزدي، ثقة، وقد ثبت سماعه من جندب في الطبراني كما ذكر هذا الحافظ في التهذيب في ترجمته فهذا إسنادٌ جيد.

وثبت أيضًا عن ابن مسعود أنه كان يقول في دعائه: «اللهم زدنا إيمانًا ويقينًا وفقهًا»، أخرجه عبد الله بن أحمد (٧٩٧)، واللالكائي (١٧٠٤)، وصحح الحافظ إسناده في الفتح (٤٨/١).

وروى ابن أبي شيبة في الإيمان (١٠٨)، واللالكائي (١٧٠٠)، وغيرهما عن ذر بن عبد الله قال: كان عمر يقول لأصحابه: «هلموا نزداد إيمانًا»، وهذا إسنادٌ ضعيف للانقطاع بين ذر وعمر.

(١) في (د، ط٢): [وعصينا].

[٩] إسناده صحيح: علي بن سهل الرملي وثَّقه النسائي، وقال أبو حاتم: صدوق، والوليد بن مسلم صرح بالتحديث فأمنا تدليسه.

والأثر أخرجه اللالكائي (١٥٨٦) من طريق المصنف به.

وقال المصنف -رحمه الله- في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ من تفسيره (١٠٣/٨): «وأما قوله: ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ فإنه يعني: أو عملت في تصديقها خيرًا من عمل صالح تصدق قيله، وتحققه من قبل طلوع الشمس من مغربها، لا ينفع كافرًا لم يكن آمن بالله قبل طلوعها كذلك». اهـ

وقال -رحمه الله- في تفسيره قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ من تفسيره (١٢٠/٢٢): «ويقول تعالى ذكره: إلى الله يصعد ذكر العبد إياه وثناؤه عليه، ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ يقول: ويرفع ذكر العبد ربه إليه العمل الصالح، وهو العمل بطاعته، وأداء فرائضه، والانتهاء إلى ما أمر به». اهـ

وأمّا القول في ألفاظ العباد بالقرآن: فلا أثر فيه نعلمه عن صحابي مضى، ولا عن تابعي [قفى][(١)]، إلا عمَّن في قوله الغناء والشفاء، رحمة الله عليه و[رضوان][(٢)]، وفي اتباعه الرشد والهدى، ومن يقوم قوله لدينا مقام قول الأئمة الأولى: [الإمام المرتضى][(٣)] أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل.

[١٠] فإن أبا إسماعيل الترمذي حدثني قال: سمعتُ أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: «اللَّفظية جهمية، [يقول][(٥)] الله جلَّ اسمه: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. فَمِمَّن يسمع؟!

ثم سمعت جماعة من أصحابنا لا أحفظُ أسماءهم يذكرون عنه أنه كان يقول: من قال لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي، ومن قال: هو غير مخلوق فهو مبتدع[(★)].

ولا قول في ذلك عندنا يجوز أن نقوله [غير قوله][(٧)] إذ لم يكن لنا فيه إمام نأتم فيه سواه، وفيه الكفاية [والمَقْنع][(٨)] وهو الإمام المتبع رحمة الله عليه ورضوانه.

وأمّا القول في الاسم أهو المسمَّى أم غير المسمَّى؟ فإنه من الحماقات الحادثة

---

(١) في (ط): [قضى].

(٢) في (ط): [رضوانه].

(٣) زيادة من (د).

[١٠] أثر صحيح: وأخرجه اللالكائي (٦٠٢) من طريق المصنف به، وأبو إسْمَاعيل الترمذي هو مُحمد بن إسْمَاعيل بن يوسف كان فهمًا متقنًا مشهورًا بمذهب السنة، كما في المقصد الأرشد (٣٧٧/٢) لابن مفلح، وقال الذهبي في السير (٥١٠/١١): «وثبت عنه -أي: عن الإمام أحمد- أنه قال: اللفظية جهمية». اهـ

وفي سيرة الإمام أحمد لابنه صالح (ص٧٢)، قال صالح: «سَمِعتُ أبي يقول: افترقت الجهمية على ثلاث فرق: فرقة قالوا: القرآن مَخلوق. وفرقة قالوا: كلام الله وتسكت. وفرقة قالوا: لفظنا بالقرآن مَخلوق».

(٥) (ط، ط٣): [لقول].

(★) قال صالح في سيرته للإمام أحمد: «تناهى إلى أبي أن أبا طالب يَحكي أنه يقول: لفظي بالقرآن غير مَخلوق، وغضب، وجعل يرعد، فقال: قرأت عليك قل هو الله أحد، فقلت لي: ليس هذا بمخلوق، قال: فلم حكيت عني أني قلت: لفظي بالقرآن غير مَخلوق، وبلغني أنك كتبت إلى قوم فامحه واكتب إليهم أني لَم أقله لك...». اهـ ونقله الذهبي في السير (٢٨٨/١١).

(٧) سقطت من (خ، ط، ط٣).

(٨) (خ): [السمنع].

التي لا أثر فيها فيُتبع، ولا قول من إمام فيُستمع، فالخوض فيه شَيْن، والصمت عنه زَيْن.

وحسب امرئ من العلم به والقول فيه أن ينتهي إلى قول الله -عَزَّ وَجَلَّ- ثناؤه الصادق، وهو قوله: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الإسراء: ١١٠].

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٨٩]. ويعلم أن ربه هو الذي على العرش استوى، له ما في السماوات وما في الأرض، وما بينهما وما تحت الثرى، فمن تجاوز ذلك فقد خاب وخسر وضلَّ وهلك.

فليبلِّغ الشاهد منكم أيها الناس مَنْ بَعُد مِنَّا فنأى أو قَرُبَ فدنا، أن الذي ندين الله به في الأشياء التي ذكرناها ما بيَّناه لكم على [وَصْفِنَا][1]، فمن روى عنا خلاف ذلك أو أضاف إلينا سواه أو نَحلَنا في ذلك قولاً غيره فهو كاذب مُفترٍ متخرص مُعتدٍ يبوء بسخط الله وعليه غضب الله ولعنته في الدارين، وحقٌّ على الله أن يورده المورد الذي [وعد][2] رسول الله ﷺ [أضرابه][3]، وأن يحلَّه المحل الذي أخبر نبي الله ﷺ أن الله يُحلُّ أمثاله على ما أخبر به ﷺ.

[١١] قال أبو جعفر: وذلك ما حدثنا أبو كريب، ثنا المحاربي، عن إسماعيل بن

---

(١) (ط٢): [ما وَصَفْنا].

(٢) كذا في (د)، وفي (خ، ط): [ورَّد].

(٣) كذا في (د)، وفي (خ، ط): [أضرباءه].

[١١] إسناده ضعيف: أخرجه هناد في الزهد (٥٧٧/٢)، وأسد بن موسى في الزهد (٤٠)، ونُعيم بن حَماد في الزهد (٣٢٨)، وابن أبي الدنيا في الصمت (١٨٦، ٣٢٣)، والطبراني في الكبير (٣١٠/٧)، وفي الغيبة والنميمة (٤٩)، وفي صفة النار (٢٢٩)، وعنه أبو نعيم في الحلية (١٦٧/٥) من طريق إسْماعيل بن عياش به، وعزاه الحافظ في الإصابة (٣٩٩/٣) إلى ابن شاهين، وبقي بن مَخلد في مسنده، وقال الحافظ في ترجمة شفي بن ماتع: «مشهور في التابعين، ذكره ابن شاهين والطبراني وغيرهما لحديث أرسله....... ثم ذكر الحديث..... وجزم بأنه تابعي وأن حديثه مرسل: البخاري وابن حبان، وأبو حاتِم الرازي وغيرهم». اهـ

قلت: وثعلبة بن مسلم مستور كما قال الحافظ في التقريب، وأيوب بن بشير ذكره ابن أبي حاتِم في الجرح والتعديل (٢٤٢/٢)، ولَم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وقال الحافظ في التهذيب (٣٤٧/١): «ذكره ابن حبان في

عيَّاش الحمصي، عن ثعلبة بن مسلم الخثعمي، عن أيوب بن [بشير][(١)] العجلي، عن [شُفَيٍّ][(٢)] بن ماتع الأصبحي قال: قال رسول الله ﷺ: **«أربعة [يؤذون][(٣)] أهل النار على ما بهم من الأذى [يسعَون][(٤)] بين الحميم والجحيم يدعون بالويل والثبور، يقول أهل النار: ما بال هؤلاء قد آذونا على ما بنا من الأذى؟ فرجل مغلق عليه تابوت من جمر، ورجل يجر أمعاءَه، ورجل يسيل فوه قَيْحًا ودمًا، ورجل يأكل لحمه، [فيُقال][(٥)] لصاحب التابوت: ما بال الأبعد قد آذانا على ما بنا من الأذى؟ فيقول: إن الأبعد مات وفي عنقه أموال الناس[(٦)].**

ويُقال للذي يجر أمعاءه: ما بال الأبعد قد آذانا على ما بنا من الأذى.... فذكر كلامًا سقط عني[(٧)]....

ويقال للذي يسيل فوه قيحًا ودمًا: ما بال الأبعد قد آذانا على ما بنا من الأذى؟ إن الأبعد ينظر إلى كل كلمة [قذعة][(٨)] قبيحة فيستلذها، [كما يستلذ الرفث][(٩)].

ويقال للذي يأكل لَحمهُ: ما بال الأبعد قد آذانا على ما بنا من الأذى؟ فيقال: إن الأبعد كان يمشي بالنميمة ويأكل لحوم الناس».

= الثقات، وذكره الذهبي في الميزان وقال: مَجهول». وفي التقريب: صدوق، **قلت:** وقول الذهبي هو الأقرب للصواب؛ لأن أيوب لَم يرو عنه إلا ثعلبة.

(١) في (خ): [بشر]، وهو تصحيف.

(٢) في (خ): [سفيان]، وهو تصحيف.

(٣) في (خ): [موردون]، والتصويب من المصادر التي أخرجت الحديث، ومن (د).

(٤) في (خ، د): [يسقون].

(٥) في (خ، ط): [فيقول]، والتصويب من المصادر التي أخرجت الحديث، ومن (د).

(٦) زاد الطبراني: [ما نَجد لَها قضاء أو وفاء].

(٧) هذا الكلام الساقط هو -كما في رواية الطبراني وأبي نعيم وهناد-: [فيقول: إن الأبعد كان لا يُبالي إن أصاب البول لا يغسله]، وهذا التعبير السابق أعلاه هو من كلام الناسخ لا من كلام ابن جرير.

(٨) كذا في (خ)، وفي رواية هناد وفي (ط، ط٣): [بدعة]، وهو خطأ.

(٩) زيادة من (د)، وهي في رواية هناد وأبي نعيم والطبراني، وليست في (خ).

[١٢] حدثنا [خـلاد][(١)] بن أسلم، أنبأ النضر بن شُميل، . . . . [أنا ابن

---

(١) في (خ): [خالد]، وهو خطأ.

[١٢] إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره: أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥٣/٣٧) من طريق المصنف به، وأخرجه الطبراني في الأوسط (٨٩٣٦) من طريق ابن جريج، وأبو الشيخ في التوبيخ والتنبيه (١٢٦) عن موسى بن عقبة به، وذكره المنذري في الترغيب (١٣٨/٣)، وقال: «رواه الطبراني ولا يحضرني الآن حال إسناده، وروى بعضه بإسناد جيد، قال: «من ذكر امرءًا بشيء ليس فيه ليعيبه حبسه الله في نار جهنم حتى يأتي بنفاذ ما قال فيه». اهـ

وقد اختُلِف فيه على موسى بن عقبة، فقد أخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت (٢٥٧)، وفي ذم الغيبة والنميمة (١٢١)، وأبو الشيخ في التوبيخ والتنبيه (١٣٠) من طريق عبد الله بن المبارك عن وهيب بن خالد، عن موسى بن عقبة، عن سليمان بن عمرو بن ثابت، عن جبير بن نفير الحضرمي، عن أبي الدرداء موقوفًا عليه بنحوه؛ وفي نسخة التوبيخ: سليم بن عمر.

قلت: موسى بن عقبة ثقة فقيه إمام في المغازي كما في التقريب، وابن جريج هو عبد الملك بن عبد العزيز ثقة إلاَّ أنه مشهور بالتدليس فلا يسقط إلا مَجروحًا، وبالفعل قد أسقط هنا: أبو بكر بن عبد الله بن أبي سبرة، أخرجه أبو الشيخ في التوبيخ (١٩٦)، وابن عدي في الكامل (٢٩٧/٧)، وأبو بكر ضعيف.

وأمَّا سليمان بن عمرو فقد طال بحثي عنه، فلم أعثر له على ترجمة، وقد صَرَّح د: نَجم بن عبد الرحمن -مُحقق ذم الغيبة- بأنه أبو داود النخعي الذي ترجمه الحافظ في اللسان (٩٩/٤)، ووسمه بـ«الكذاب»، ونقل أقوال الأئمة في اتِّهامه بالوضع والكذب.

وفي هذا نظر؛ لأن أبو داود النخعي هذا ترجمه ابن أبي حاتِم في الجرح والتعديل (٢-١-١٣٢)، ونسبه قائلاً: «هو ابن عمرو بن عبد الله بن وهب... وروى عن أبي حازم، وأبي الحوثرة، سمعتُ أبي يقولُ ذلك». فلم يذكر ثابتًا في نسبه.

ثم بَحثت أيضًا عن «سليم بن عمر» المثبت في «التوبيخ» لعله يكون هو الصواب، فلم أجده أيضًا.

وقد صحَّح أبو الأشبال -مُحقق التوبيخ- الإسناد، فلا أدري ما هو مستند تصحيحه؟! ونقل في الحاشية قول العراقي في تخريج الإحياء (١٥٥/٣): «أخرجه ابن أبي الدنيا موقوفًا على أبي الدرداء».

وعمر بن عبد الله الأنصاري لَم أجد له ترجمة إلاَّ أن ابن ماكولا قد ذكره في شيوخ رزيق بن هشام كما في الإكمال (٤٩/٤)، وقد جاء اسمه هكذا في نسخة الكامل في تاريخ دمشق.

وقد جزم أكرم الفالوجي -مُحقق (ط٣)- بأن عمر بن عبد الله هو ابن أبي طلحة، الذي ترجمه ابن أبي حاتِم في الجرح والتعديل (١١٩/٣)، وقال: «سمعت أبا زرعة يقول: عمر بن عبد الله بن أبي طلحة: ثقة». اهـ ولا أدري وجه ترجيحه لِهذا حيث إنه لَم يُذكر شيوخ ابن أبي طلحة هذا، ولا مَن روى عنه، لوجود بياض في نسخة الجرح والتعديل.

وجاء في نسخة «التوبيخ والتنبيه»: محمد بن عبد الله الأنصاري، ونقل أكرم قول مُحقق التوبيخ: «إسناده صحيح إن كان مُحمد بن عبد الله هو ابن زيد الأنصاري المدني». ثم عقَّب عليه: «وهو كما قال إلا أن محمد بن عبد الله الأنصاري هو ابن أبي طلحة، كما هو ترجمته السابقة».

قلت: وهذا وهمٌ مركب، حيث إنه صحَّح قول مُحقق التوبيخ، بتسميته «مُحَمدًا» مع عزوه لترجمته السابقة، والتي ترجمه فيها بـ«عمر» لا «مُحمد»، ثم خطَّأ محقق التوبيخ في نسبة مُحمد هذا، وجزم بأنه ابن أبي طلحة.

=

جريج][1]، عن موسى بن عقبة، عن عمر بن عبد الله الأنصاريّ، عن أبي الدرداء، عن رسول الله ﷺ [قال][2]: «مَنْ ذكر امرءًا بما ليس فيه ليعيبه حبسه الله [به][3] في جهنم حتى يأتي بنفاذ ما قال فيه».

[١٣] حدثنا محمد بن عوف الطائي، ومحمد بن مسلم الرازي قالا: حدثنا أبو

=

وهذا كله من التخرص والتخبط بلا دليل، والعجيب أنه خَطَّأ العلامة الألباني لتضعيفه الحديث بقوله: «وباقي علله لا تقوى على مقاومة صحة إسناد ابن جرير السابقة»، وهذا الحكم بناه على إسقاط ابن جريج من إسناد ابن جرير مقلدًا في هذا بدر بن يوسف معتوق، وهو وهمٌ كما بَيَّنا، ولكن بإسقاط ابن جريج لا يصح الإسناد أيضًا.

وأخشى أن يكون هذا الاضطراب في اسم «عمر بن عبد الله» نابعًا من ضعف أبي بكر الذي أسقطه ابن جريج، ولعله أن يكون «عمر بن عبد الرحمن» شيخ لموسى بن عقبة، والذي ترجمته الذهبي في الميزان (١٣٢/٤)، وقال: «لَم يصح حديثه، وهو مولى لابن عمر».

والحديث ضعفه العلامة الألباني -رَحِمه الله- في ضعيف الجامع (٥٥٨٤)، وبلوغ المرام (٤٣٧)، وضعيف الترغيب (١٦٥٩، ١٦٩٦)، لكن له شاهد من حديث ابن عمر، صححه الألباني في الصحيحة (٤٣٧).

(١) سقطت من (ط، ط٣)، واستُبدلت في النسختين بـ: [ابن حرشة]، والصواب: ابن خَرَشة -بالْخَاء المعجمة-، وهو تتمة نسب النضر. والصواب إثبات ابن جريج كما في مخطوطة دار الكتب (د)، وفي المعجم الأوسط للطبراني، والتوبيخ والتنبيه، وتاريخ دمشق، ومَن يتأمل في مخطوطة تركيا (خ) يَجد أن الثابت: [ابن جريج] لا [ابن حرشة]، وسقطت صيغة التحديث، وقد اغترَّ يوسف معتوق، وتابعه صاحب (ط٣) بتشابه [حرشة] بـ[جريج].

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (خ).

[١٣] صحيح: أخرجه أبو داود (٤٨٧٨)، وأحمد (٢٢٤/٣)، والطبراني في مسند الشاميين (٦٨/٢)، والبيهقي في الشعب (٢٩٩/٥)، والقاسم بن موسى الأشيب في جزئه (٥١)، وابن عبد الهادي في العشرة من مريات صالِح بن أحمد (١٧)، والخطيب في تاريخه (١١٦/٥)، وابن أبي الدنيا في الصمت (٥٧٢)، وأبو الشيخ في التوبيخ (٢٠١)، و المقدسي في المختارة (٣٦٥/٦)، وابن عساكر في تاريخه (٤٢٧/٣٦)، وابن أبي الفوارس في الجزء الأول من الفوائد (ق١٣٣) من طريق أبي المغيرة به، وقد جاء أبو المغيرة مقرونًا ببقية بن الوليد في رواية أبي داود وغيره، وقال أبو داود: حدثنه يَحْيَى بن عثمان عن بقية، ليس فيه أنس.

وقال العلامة الألباني -رحمه الله-: «إسناده صحيح وقد رُوي مرسلاً، ولكن المسند أصح». كما في تعليقه على فقه السيرة (١٣٨)، وصححه أيضًا في صحيح أبي داود (٤٠٨٢)، ومشكاة المصابيح (٤٩٧٣)، وصحيح الترغيب (٢٨٤٢)، وصحيح الجامع (٥٢١٣)، وله شاهد من حديث ابن عباس ذكره المنذري في الترغيب (٣٣٠/٣)، وقال: «رواه أحمد ورواته رواة الصحيح خلا قابوس بن أبي ظبيان». اهـ

المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، حدثنا [صفوان][(١)] بن عمرو قال: حدثني [راشد ابن][(٢)] سعد، وعبد الرحمن بن جُبَيْر بن نُفير، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: **«لَمَّا عُرِجَ بي مررتُ بقومٍ لَهم أظفار من نُحاس يَخمِشُونَ صدورهم، فقلتُ: من هؤلاء يا جبريل؟ قال: هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم»**.

[١٤] [حدثني][(٤)] علي بن سهل الرملي، ثنا الوليد بن مسلم، عن عثمان بن أبي العاتكة [عن علي بن يزيد، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن أبي أمامة -رضي الله عنه- قال: أتى رسول الله ﷺ بقيع الغرقد فوقف][(٥)] على قبرين ثريين فقال: **«أدفنتم [ها][(٦)] هنا فلانًا وفلانة -أو قال: فلانًا وفلانًا؟-»**. فقالوا: نعم يا رسول الله، فقال: **«قد أقعد فلان الآن يُضرب»**، ثم قال: **«والذي نفسي بيده لقد ضُرِبَ ضربةً ما بقي منه عضو إلاَّ انقطع، ولقد تطاير قبره نارًا، ولقد صَرخ صرخةً سمعتها الخلائق إلاَّ الثقلين من الجن والإنس، ولولا تمريج قلوبكم، وتزيدكم في الحديث لسمعتم ما أسمع»**.

[ثم قال: **«الآن يُضرب هذا، الآن يُضرب هذا»**، ثم قال: **«والذي نفسي بيده لقد ضُرب ضربة ما بقي منه عظم إلا انقطع، ولقد تطايرها قبره نارًا، ولقد صرخ صرخةً**

---

(١) في (خ): [سلطان]، وهو خطأ.

(٢) سقطت من (د).

[١٤] إسناده ضعيف جدًّا: أخرجه أحمد في مسنده (٥/٢٦٦)، والطبراني في الكبير (٨/٢١٦) من طريق معان بن رفاعة، عن علي بن يزيد بنحوه مُختصرًا، وهذا إسناد ضعيف جدًّا، قال ابن معين: أحاديث عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة مرفوعة ضعيفة، وقد ضعَّف علي بن يزيد الألْهَاني: ابن معين، والبخاري، وأبو حاتِم، وقال النسائي، والدارقطني، والبرقاني، والأزدي: متروك.

وأما عثمان، فقد قال فيه الحافظ: صدوق، ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الألْهَاني.

وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ مَرَّ على قبرين فقال: **«أمَا إنَّهما ليُعذبان وما يُعَذبان في كبير، أمَّا أحدهما فكان يَمْشي بالنميمة، وأمَّا الآخرُ فكان لا يستترِ من بوله»**. وقد بوَّب عليه البخاري (باب: عذاب القبر من الغيبة والبول).

(٤) في (ط): [حدثنا].

(٥) سقطت من (خ)، وكذا سقط من (ط) قوله: [عن علي بن يزيد، عن القاسم أبي عبد الرحمن].

(٦) سقطت من (ط).

سمعها الخلائق إلا الثقلين من الجن والإنس، ولولا تمريج في قلوبكم، وتزيدكم في الحديث لسمعتم ما أسمع[(١)]». قالوا: يا رسول الله! وما ذنبهما؟ قال: «**أمَّا فلان** [أو فلانة][(٢)] **فإنه كان لا يستبرئ من البول، وأمَّا فلان -أو فلانة- فإنه كان يأكل لحوم الناس**».

[١٥] حدثنا محمد بن يزيد الرفاعي، ثنا ابن فضيل،

---

(١) سقط هذا القدر من (د).

(٢) سقطت من (خ، ط، ط٣).

[١٥] حسن لغيره: أخرجه أبو داود (٤٨٨٠)، وأحمد (٤/٤٢٠)، والروياني (٢/٣٣٦)، وأبو يعلى (١٣/٤١٩)، وابن أبي الدنيا في الصمت (١٦٨)، وفي ذم الغيبة (٢٨)، واللالكائي (١٤٩٨)، وسمويه في فوائده (ص٣٣)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (٤٢٧)، وفي مساوئ الأخلاق (١٩٨)، والبيهقي في الكبرى (١٠/٢٤٧)، وفي الشعب (٥/٢٩٦)، وفي الآداب (١٠٨)، وفي الأربعون الصغرى (١٠٥)، والرافعي في التدوين (٣/٢٩٧)، والشهاب القضاعي في الحكم والآداب (٨٦٥)، واللخمي في تاريخ إربل (٨)، وابن عساكر في تبيين كذب المفتري (٧، ٤٢٧)، وفي تاريخ دمشق (٢٦٦٤٦)، وأبو الشيخ في التوبيخ والتنبيه (٨٧)، من طرق عن أبي بكر بن عياش به، وأبو برزة اسمه: نضلة بن عمرو.

قلت: سعيد بن عبد الله بن جريج الأسلمي، هو مولى أبي برزة، قال أبو حاتم: مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات، وفي التقريب: صدوق ربما وهم.

وأخرجه أحمد (٤/٤٢١) من طريق قطبة عن الأعمش عن رجل من أهل البصرة، عن أبي برزة، فأبهم سعيدًا، وتابع قطبة: حفص بن غياث عند ابن أبي الدنيا في الصمت (١٦٩).

وقد تابع أبا بكر بن عياش: ابن فضيل، أخرجه أبو الفتح بن أبي الفوارس في الجزء السابع من الفوائد المنتقاة (٩١)، وأبو الشيخ في التوبيخ (٨٨).

وأخرجه ابن أبي الفوارس في الجزء العاشر من الفوائد المنتقاة (١٥٢)، والمبارك بن أحمد اللخمي في تاريخ إربل (١١)، من طريق فضيل بن عياض، عن أبان، عن سعيد به، وأبان هو ابن أبي عياش وهو متروك، وأخرجه أبو الشيخ في التوبيخ (٨٩)، من طريق إسحاق بن سليمان عن عمران بن وهب، عن سعيد به، وعمران فيه ضعف كما في الجرح (٦/٣٠٦).

وذكر هذه المتابعات الدارقطني في العلل (٦/٣٠٩)، وزاد عليها أن ثابت بن محمد رواه عن أبي بكر بن أبي عياش، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد عن أبي برزة.

وللحديث شواهد منها: ما أخرجه الترمذي (٢٠٣٢)، وأبو الشيخ في التوبيخ (٩٠)، وابن حبان (٥٧٦٣)، وأحمد بن بهرام الحرمي في السابع عشر من الفوائد المنتقاة للحرمي (ق٥٩)، ومحمد بن إسحاق الكلاباذي في معاني الأخبار (٢٥٧)، من طريق الفضل بن موسى الشيباني عن الحسين بن واقد، عن أوفى بن دلهم، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا بنحو لفظ حديث أبي برزة، وهذا إسناد حسن، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.

ورُوي أيضًا بنحوه من حديث البراء، وابن عباس، وبريدة بأسانيد ضعيفة، أخرجها كلها أبو الشيخ في التوبيخ.

ح وحدثنا محمد بن العلاء، ثنا أسود بن عامر، ثنا أبو بكر بن عيَّاش جميعًا عن الأعمش، عن سعيد بن عبد [الله][(١)]، عن أبي بَرزة الأسلمي قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «**يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من اتبع عوراتهم تتبع الله عورته، ومن [يَتَّبع الله عورته][(٢)] يفضحه في بيته**».

[آخر الكتاب والحمد لله وحده][(٣)].



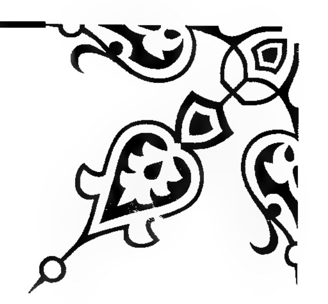
(١) في (خ، د): [الرحمن]، وهو خطأ، فإن الذي يروي عنه الأعمش هو: سعيد بن عبد الله بن جريج، مولى أبي برزة الأسلمي.

(٢) كذا في (د)، وفي (خ، ط): [تتبع عورته].

(٣) كذا في (خ، ط)، وفي (د): [تَمَّ الجزء بحمد الله ومَنِّه، وصَلَّى الله على نبينا مُحمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا].

قلت: وبهذا يتم عملي -بفضل من الله ومنَّة- في توثيق نص هذا الكتاب الصغير الحجم العظيم النفع بإذن الله، وكان الفراغُ منه في عصر يوم الجمعة الثلاثين من رجب المحرم لعام أربع وعشرين وأربعمائة وألف من هجرة نبي الهدى -صلى الله عليه وآله وسلم-، بحي مصر الْجَديدة بمدينة القاهرة بمصر، والحمدُ لله رب العالمين.

ثم أعدت المقابلة مرة أخرى وأضفتُ تعليقات وفروق هامة، وانتهيت منها في (٢٦) شوال (١٤٢٧هـ).



مُحتويات الكتاب





فهرس الموضوعات

* * *

اعتنى بالصف والإخراج الفني

أبو عمر عيد بن عبد الغفار علي

مكتب حنين للصف التصويري والإعداد الفني

٠٢/٦٣٤٣٧٣١ - ٠١٠٣٠٧٣٤٥٣

صدر حديثاً

أصول السنة

تأليف إمام السنة

أحمد بن حنبل

رحمه الله تعالى

وثق نصوصه وعلق عليه

أبو عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان

